المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

1- المقدمة :

في أعقاب الحو ب العالمية الثانية لجأت دول الحلفاء – الدول المنتصرة في الحرب – وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى ترتيب الأوضاع الإقتصادية الدولية ترتيباً يخدم مصالحها ويضمن تحقيق أهدافها البعيدة المدى من خلال إحكام قبضتها على الإقتصاد الدولي وفرض هيمنتها على نظم التجارة العالمية , وحتى يتثنى لها ذلك دعت الولايات المتحدة إلى مؤتمر عقد في بريتون وودز إحدى مدنها عام1945م بغرض إرساء دعائم نظام إقتصادي عالمي جديد , وأسفر المؤتمر عن ظهور ثلاثة منظمات إقتصادية للوجود وهي : صندوق النقد الدولي المختص بالسياسات النقدية , البنك الدولي ويختص بتمويل المشاريع التنموية , و(GATT) هي الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفات التي عنيت بتنظيم المفاوضات التجارية .

الـ(GATT) عبارة عن إتفاقية دولية غايتها تحرير التجارة في السلع من القيود الجمركية وغير الجمركية بين الأطراف المتعاقدة وكان عدد الأطراف الموقعة عليها (23) دولة فقط وتوالى الإنضمام إليها حتى بلغ (117) دولة حتى أوائل عام 1994م حينما إستبدلت بمنظمة التجارة العالمية , وقد شهدت الـ(GATT) ثماني جولات تفاوضية بغرض تحرير التجارة بين أعضائها وهي جولة جنيف (1947م) ، جولة نيس (1949م) , جولة توكواي بإنجلترا (1950-1951م) , جولة جنيف (1956م) , جولة ديلون(1960–1961م), جولة كنيدي(1963 – 1967م) , جولة طوكيو(1973– 1979م) , جولة أورجواي(1986 – 1994م) , وقد كانت جولة أورجواي 1986م من أهم الجولات حيث تم التفاوض فيها حول التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية , واتسمت بشدة الخلافات بين الدول الأعضاء خاصة الكبرى منها , وانتهت إلى إعلان إتفاقية إنشاء منظمة

التجارة العالمية (WTO) بديلاً للجات في الأول من يناير1995م بمدينة مراكش المغربية . وأصبحت بموجبها منظمة التجارة العالمية مسؤولة عن الإشراف على النظام التجاري العالمي وتسيير إتفاقيات الجات وتنفيذها وتوفير برنامج للمفاوضات متعددة الأطراف ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء دورياً . ومنظمة التجارة العالمية هي منبر للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف تهدف الى تخليصالتجارة الخارجية من القيود الجمركية وا زالة العوائق أمام تدفق التجارة واتخذت من جنيف بسويسرا مقراً لها . ويبلغ عدد أعضائها حتى أغسطس 2016 م (164) دولة و(20) دولة بصفة مراقب وعدد (625)موظفاً دولياً . كانت للسودان عدة تجارب في الإنضمام لمنظمات إقليمية (كما سنوضح لاحقاً) منها الكوميسا , منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى , الإيقاد وتجمع دول الساحل والصحراء . واختلفت الآراء حول المكاسب التي يمكن أن يجنيها السودان من إنضمامه لهذه التكتلات , وفي هذا الإطار تتناول هذه الدراسة الآثار الإقتصادية المتوقعة من إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية .

2 - مشكلة الدراسة :

بدأ السودان سسلسلة من الإجراءات هدفت إلى الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية وتم قبوله بصفة مراقب منذ 25/ إكتوبر1994م ولم يمنح العضوية الكاملة حتى الآن إلى أن يتم إستيفاء الشروط المطلوبة وا كمال متطلبات الإنضمام للمنظمة , وهذه الدراسة محاولة لإستنباط الآثار الإقتصادية المتوقعة وعقبات الإنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية :

- ماهي الآثار الإقتصادية (الإيجابية والسلبية) المتوقعة من إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية ؟
- ماهي المعوقات التي تحول دون إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية ؟

3 - أهمية الدراسة :

أولاً : الأهمية العلمية :

- إفادة الكتاب والباحثين بالمعلومات الواردة بالدراسة , والمساهمة في إثراء المكتبة العلمية بما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية .
- الإستفادة من المعلومات الواردة بهذه الدراسة في تناول موضوعات أخرى متعلقة بمنظمة التجارة العالمية , وأن تكون هذه الدراسة خطوه نحو أبحاث أخرى .

ثانياً : الأهمية العملية

- تنبع أهمية الدراسة من خلال أهمية منظمة التجارة العالمية ودورها في تحرير وتنشيط التجارة الدولية وا زالة كافة المعوقات التي تحول دون إنسياب حركة التجارة العالمية .
- إفادة المختصين والمسؤولين ومتخذي القرار بضرورة تكامل إقتصادالسودان وا ندماجه في الإقتصاد العالمي من خلال إنضمامه للمؤسسات الدوليةوخاصة ً منظمة التجارة العالمية .

4 - أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الآتي :

- توضيح الآثار الإقتصادية (الإيجابيات والسلبيات) المتوقعة من إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية .
- توضيح مساعي و معوقات إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية .

- التعريف بمنظمة التجارة العالمية وتوضيح أهدافها وآلية عملها .

5 - فروض الدراسة :

- هنالك معوقات سياسية وقانونية وتشريعية تحول دون إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية .
- الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية له آثار سالبة على الميزان التجاري .
- الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية له آثار سالبة على سعر الصرف .

6 - منهج الدراسة :

- تم إستخدام المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي للظاهرة موضع الدراسة (WTO) , وكذلك تم تحليل ومناقشة بيانات الدراسة لتوضيح الآثار المتوقعة من إنضمام السودان لـ(WTO) .

7-مصادر المعلومات :

تعتمد الدراسة على المصادر الثانوية والمتمثلة في الآتي :.

المراجع – الدوريات – التقارير السنوية - الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) .

8- حدود البحث :

الحدود المكانية : جمهورية السودان .

9- هيكل الدراسة :

تتكون هذه الدراسة من أربعة فصول , حيث يمثل الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة , أما الفصل الثاني تناول الإطار النظريوأهم مصطلحات الدراسة من حيث نشأة وأهداف منظمة التجارة العالمية وآلية عملها وتجارب بعض الدول النامية في الإنضمام للمنظمة , الفصل الثالث تناول تجارب السودان مع التكتلات الإقتصادية الإقليمة , كما تطرق الى مساعي ومعوقات إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية , بينما الفصل الرابع تناول الآثار الإقتصادية المتوقعة لإنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية مع إستعراض أداء أهم المؤشرات الإقتصادية . وفي الخاتمة تم مناقشة فروض الدراسة بالإضافة إلى إستعراض النتائج والتوصيات.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

1. محمد علي عبد الله[1]

هدفت الدراسة إلى التعريف بأهمية وتطور ونشأة منظمة التجارة العالمية والمساهمة في تحليل جدوى إنضمام السودان للمنظمة . إفترضت الدراسة : إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية يقيه عدم عزله دولياً , وكذالك فتح الأسواق أمام منتجاته وتشجيع صادراته .

ومن أهم نتائج الدراسة الآتي :ـ

- النظام الإقتصادي الحر الذي يتبعه السودان الآن يجعله منفتح على العالم مما يعني زيادة قدراته التصديرية في الأسواق العالمية مع تشجيع الإنتاج وزيادتهخاصةً المنتجات الزراعية.
- بالرغم من أن الخسارة التي سوف يتعرض لها قطاع الخدمات السوداني نتيجةً للمنافسة الحادة إلا أن نقل التكنولوجيا الحديثة ودخول معدات وعربات ومركبات نقل جديدة وتقديم خدمات بأسعار ميسره يستفيد منها المستهلك وتعمل على راحته تعتبر مفيده للسودان.
- على المستوى الإجتماعي هناك تكلفة إجتماعية عالية في مجال الصحة والتعليم والخدمات عموماً لقلة أو نقص الإيرادات للدولة بعد تخفيض الرسوم الجمركية.

وأوصت الدراسة بالآتي :.

- العمل على رفع مستويات الجودة وتطوير أساليب الإنتاج ومعدلاته وتطبيق المواصفات القياسية العالمية .
- العمل على التأهيل الأكاديمي لمناهج الجامعات بتضمين مواضيع العولمه والتجارة العالمية ضمن المناهج والعمل على إشراك أساتذة الجامعات في مراحل التفاوض للإنضمام .
- دعم البنيات التحتية الأساسية من طرق وكهرباء وطاقة وخلافه مع تحديث هياكل ووسائل

[1] . محمد علي عبدالله ، فرص وتحديات السودان ومنظمة التجارة العالمية ، رسالة ماجستيرغيرمنشورة ، جامعة النيلين ، 1999م .

الإنتاج وتوظيف تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها العلمية بطريقة فعالة لهذه المرحلة .

2. آمال علي الحسن[1]

تكمن مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية :.

- ماهو النظام التجاري العالمي الجديد ؟
- ماهي منظمة التجارة العالمية وما الذي تقوم به المنظمة ؟
- لماذا إنضمام السودان للمنظمة ؟

وهدفت الدراسة إلى الآتي :

- التعريف بمنظمة التجارة العالمية وأهمية إنضمام السودان إليها.
- النظر في الكيفية التي يمكن أن تعالج بها عملية الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية بأقل تكلفة أوخسارة .

إفترضت الدراسة أن سبب قيام النظام التجاري العالمي الجديد هو :

- تحرير التجارة الدولية من القيود والممارسات التي تشوه وتعيق التجارة .
- يساعد على رفع مستوى النمو وبالتالي على الرفاه الإجتماعي للدول الأعضاء .
- وجود نظام تجاري يساعد علي حل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء ويسهل من إنسياب التجارة الدولية .

ومن أهم نتائج الدراسة الآتي :

- عدم إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية ينتج عنه تقلص أو تآكل الهامش التفضيلي الذي تمنحة له إتفاقية لومي , حيث تستفيد الصادرات السودانية من الدخول للأسواق الأوربية دون رسوم , وبموجب إتفاق لومي الرابع فإن المجموعة الأوربية قامت بتخفيض الرسوم الجمركية .
- السودان مهيأ للإستفادة من المعونات والمساعدات الفنية من سكرتارية المنظمة والمنظمات

[1]. آمال علي الحسن , العولمة ومنظمة التجارة العالمية (دراسة الحالة السودانية) , رسالة ماجستيرغيرمنشورة ، جامعة النيلين ، 2002 م .

المرتبطة بها عند إنضمامه للمنظمة .

من أهم توصيات الدراسة : إتخاذ السياسات والخطوات التي تؤدي إلى تحقيق أكبر منفعة من خلال الانضمام للمنظمة , وتعظيم الفرص التي يمنحها الوضع التجاري العالمي مع تقليل الآثار المحتملة وتعزيز القدرات الإقتصادية للسودان.

3. سعود حسن سالم عزالدين[1]

تناولت الدراسة منظمة التجارة العالمية و أثرها على الأمن الغذائي العربي , حيث تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى أهم المميزات التي توفرها هذه المنظمة لتوفير الأمن الغذائي ، وهل ساهم إنضمام الدول العربية للمنظمة في تفعيل إقتصادياتها.

إتبع الباحث المنهج الإستقرائي لتتبع تاريخ تطورمنظمة التجارة العالمية و أثر إنضمام السودان إليها , وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى النتائج الآتية :

- إن إتفاقيات منظمة التجارة العالمية ولاسيما إتفاقيات الزراعة تلحق آثار هامة بقطاع الزراعة العربية والأمن الغذائي العربي , وأن هنالك فجوة غذائية آخذة في الإتساع مصحوبة بفجوة تقنية وزيادة سكانية متواترة ترتفع بالدول العربية إلى شفير الأزمة الغذائية وتعرضها للتبعية السياسية والإضطرابات الإجتماعية .

- يعد السودان الطرف الثابت في معادلة الأمن الغذائي قادر وراغب في تقديم الموارد الطبيعية الكامنة التي تحتاجها الدول العربية لتحقيق أمنها الغذائي .

- كما توصل الباحث أيضاً إلى أن هنالك آثار إيجابية من إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية منها : زيادة إيرادات الصادرات السودانية , حيث تكون بمعدلات أقل من مثيلتها في قيمة الواردات الزراعية , وزيادة حجم تدفق الإستثمار الخاص في الدول العربية ذات الموارد الزراعية كالسودان .

1 . سعود حسن سالم عزالدين , منظمة التجارة العالمية والأمن الغذائي العربي "السودان كنموذج" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين , 2007م

- إن إستثمار الأرصدة العربية في السودان سيشكل حماية مؤكدة لها بدلاً من تراكمها في شكل ودائع و أوراق مالية في البنوك الأجنبيةمنعاً للتضخم وارتفاع أسعار العملات الدولية .

من توصيات الدراسة تعزيز قدرات الدول العربية على تعظيم المنافع الممكنة وتدنية الخسائر المحتملة من المستجدات الناجمة عن قيام منظمة التجارة العالمية , وينبغي على الدول العربية اقامة تكتل اقتصادي عربي قوي يجعل قدر اتها مرتفعة ,و التخلي عن المناطق الحرة بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط لعدم جدواها حيث أنه من المعروف أن تحرير التجارة بين طرفين غير متكافئين عادة ما يضر الطرف الأضعف ويفيد الطرف الأقوي , وعلى الدول العربية أن تعمل علي فهم ومتابعة السياسات التجارية الزراعية وغيرها للدول الاخري لما يتيحه ذلك من إمكانية التفاعل مع السياسات في ضوء ضوابط منظمة التجارة العالمية بما ييسر تعظيم العائد من التجارة الخارجية الزراعية للإقتصاديات العربية .

يجب التحرك نحو تعديلات داخلية عديدة لعمل إصلاحات تشريعية وإقتصادية أعمق بما يعزز القدرات التنافسية للسلع الزراعية السودانية .

4. الصادق محمدعلي[1]

هدفت الدراسة إلى معرفة إماكنية الدخول إلى منظمة التجارة العالمية , والسودان يعتبر من أهم الدول في قارة إفريقيا ، حيث يعتمد عليه في إستباق الدخول نسبة لموارده المتعددة وصادراته المتجددة من زراعة وصناعة ومواد خام وأخيراً البترول . وقد حاول الباحث الإجابة على المشكلة القائمة من خلال تتبع أهم خطوات الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية ومدى إستفادة الإقتصاد السواني منها برسم سياساته وا عادة تشكيل آليات الإقتصاد والتجارة والدخول في قطاع الإقتصاد العالمي .

1 . الصادق محمد علي , منظمة التجارة العالمية وإنعكاساتها على الإقتصاديات الإفريقية بالتطبيق على الإقتصاد السوداني , رسالة دكتوراة غير منشورة , جامعة إفريقيا العالمية , 2009 م .

إتبع الباحث المنهج الوصفي لدراسة الحالة , وتوصل للنتائج التالية : يمكن أن يستفيد الإقتصاد السوداني من دخوله الى منظمة التجارة العالمية , وذلك من خلال تفعيل تجارته الخارجية في ظل العولمة الإقتصادية , وكذلك فإن تفعيل السياسات الإقتصادية المطلوبة في ظل التحرير الإقتصادي يساهم كثيراً في دفع عجلة التنمية الإقتصادية في السودان .

أوصى الباحث بالاهتمام بالسياسات الاقتصادية الرشيدة لصالح الحكم الرشيد واستدامة الديمقراطية , والاهتمام بالسياسة الزراعية الاقتصادية باعتبار أن السودان دولة زراعية نامية عليها حجز مقعدها في السوق سواء كان العربي أو العالمي , كذالك الاهتمام بامر التجمعات والتكتلات الاقتصادية والاقليمية في القارة الافريقية لتسويق الانتاج وخلق المنافسة في السوق المحلي والاقليمي.

5. بابكر علي العوض علي[1]

تناولت الدراسة أثر إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على مساهمة البنوك التجارية في تمويل مشاريع البنى التحتية , و تكمن مشكلة الدراسة في الآتي : أن تمويل المصارف التجارية لمشروعات البنى التحتية ضروري ولكنه غير كافي , إذ تواجه البنوك التجارية تحديات عدة على المستوى المحليوالعالمي ، محلياً يتمثل ذلك في إرتفاع تكلفة تشغيل الموارد وتدني رؤوس الأموال ,أما عالمياً فتتمثل هذه التحديات في مواكبة التغيرات العالمية في إستخدام تقنيات متطورة وعمالة مؤهلةوا ٍجتذاب لمدخرات عالمية وتقديم خدمات مثل تلك التي تقدمها البنوك العالمية (من دقة وسرعة).

الهدف العام من هذه الدراسة هو التعرف على مساهمة البنوك التجارية في تمويل وتنمية البنى التحتية , ومن خلال هذه الدراسة قام الباحث بتقصي وتحليل البيانات الخاصة بذلك ومقارنتها بالتمويل الكلي للبنوك التي تم إختيارها .

1. بابكر على العوض علي , أثر إنضمام السودان لمنظمة التجارة الدولية على مساهمة البنوك التجارية في تمويل مشاريع البنى التحتية , رسالة دكتوراة غير منشورة , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2012م.

تمثلت فرضيات الدراسة في الآتي :

- الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية سيساعد على زيادة الجودة وتحرير الخدمات المصرفية.
- تتأثر المصارف التجارية السودانية بإستراتيجيات وسياسات بنك السودان المركزي من خلال الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية .
- الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية سيكون له آثار إيجابية على التوسع في الصناعة المصرفية .

إعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والوصفي والتاريخي , ومن أهم النتائج الآتي:

- ضعف مساهمة البنوك التجارية في تمويل البنى التحتية , وأن الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية سيساعد البنوك على زيادة المساهمة في تنمية البنى التحتية كضرورة ملازمة لإنسياب التجارة الدولية بسهولة.
- الإنضمام لمنظمة التجارة الدولية سيساعد البنوك التجارية على زيادة تمويل البنى التحتية وخاصةً السدود والكهرباء والطرق والموانئ والصحة والتعليم تجهيزاً وزيادةً لمواعين حركة التجارة الخارجية من إستيراد وتصدير, مع التعرف على المعوقات التي تحول دون ذلك.
- الإنضمام للمنظمة يساعد البنوك علي إجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وخبرات وبرامج لأنظمة تقنية متطورة وعالمية . ومن أهم توصيات الدراسة الآتي :
- على السودان العمل في جميع المجالات الإقتصادية ليكون أكثر إستعداداً لتلبية شروط منظمة التجارة العالمية خاصة في القطاع المصرفي لإرتباطه بالتجارة الخارجية .

- على البنوك التجارية بعد الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية العمل على زيادة رؤوس أموالها وا ٍستخدام التقنيات الحديثة في أعمالها مع تدريب كوادرها عليها والإلتزام بشروط الإنضمام للمنظمة.

6. إختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

تناولت معظم الدراسات السابقة إنعكاسات إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية من عدة جوانب كالعولمة ، والأمن الغذائي العربي ، الإقتصاديات الأفريقية ، أو من منظور خدمات المصارف .

إختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقه يتمثل في أنها تطرقت إلى المعوقات التي حالة دون إكمال السودان لعضوية منظمة التجارة العالمية , ومن ثم الآثار الإقتصادية المتوقعة لإنضمام السودان للمنظمة .

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

يتناول الفصل الثاني من الدراسة الإطار النظري لمنظمة التجارة العالمية وتوضيح أهم مصطلحات الدراسة , ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث ، المبحث الأول يتناول نشأة وأهداف منظمة التجارة العالمية , والمبحث الثاني يستعرض آلية عمل المنظمة ، أما المبحث الثالث يتناول تجارب بعض الدول النامية معمنظمة التجار ة العالمية (الأردن , السعودية).

المبحث الأول : نشأة وأهداف منظمة التجارة العالمية

أولاً : نشأة وتأسيس المنظمة (من الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الى منظمة التجارة العالمية) :

تم إنشاء منظمة الأمم المتحدة (UN) في عام 1945م، لتتولى تنسيق الجانب السياسي ولتكون بمثابة برلمان عالمي أو حكومة عالمية تشترك فيها جميع الأمم . كما تم إنشاء صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) في عام 1944 ليتوليا تنسيق التعاون الدولي في المجال النقدي والمالي وكان لابد من وضع تنظيم جديد للتجارة العالمية يسود فيه مبدأ المساواة والعدالة بين الأمم ويتسم بقدر كبير من الحرية و تخفيف القيود الكمية والنوعية وتقليل الوسائل الحمائية التي كانت تتبعها معظم الدول ، والتي كانت تقابل بالمثل من الدول الأخرى مما أدى إلى حدوث فترات طويلة من الكساد العالمي تضرر منه الجميع بدون إستثناء ، و أصبح الجميع يعلمون أن الأساليب الحمائية ضررها أكثر من نفعها ، ولذلك بدأ التفكير في إنشاء منظمة التجارة العالمية لتتولى عملية التنسيق والتعاون الدولي في مجال التجارة العالمية والعمل على تخفيف أو إلغاء جميع القيود الكمية والنوعية على الإنسياب الحر للتجارة العالمية .

يتكون الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة من هيئات رئيسية وأجهزة فرعية ووكالات متخصصة ، والهيئات الرئيسية ست هي (الجمعية العامة ، مجلس الأمن , المجلس الإقتصادي و الإجتماعي ، مجلس الوصاية , محكمة العدل الدولية ، والامانة العامة)[1].

والمجلس الإقتصادي والإجتماعي بإعتباره الهيئة المختصة بالعمل الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة والذي بدأت في إطاره أو حوله مجهودات الأمم المتحدة لتنظيم التبادل التجاري الدولي .

وجاء الإجتماع الأول لهذا المجلس عام 1945وفيه أُصدر قراراً بتشكيل لجنة تحضيرية لإعداد مؤتمر دولي للتجارة وقد عقدت هذه اللجنة عدداً من الإجتماعات كان أهمها إجتماع هافانا في نوفمبر 1947 ، وظل منعقداً حتى مارس 1948 وحضره مندوبو (57) دولة وفيه أعد ميثاق هافانا لتنظيم التجارة الدولية الذي وقعته (53) دولة وقد نص الميثاق على إنشاء منظمة جديدة بإسم منظمة التجارة الدولية ، وشكلت لجنة مؤقته من جميع الدول الموقعة على الميثاق للتمهيد لعقد إجتماع يتم فيه الإتفاق على التفصيلات الخاصة بمنظمة التجارة الدولية المقترحة .

وعقدت هذه اللجنة إجتماعين في العام 1948 ثم تأجل الإجتماع الثالث إلى أجل غير مسمى , وكان السبب الرئيسي لتعثر ميلاد هذه المنظمة ما أعلنته حكومة الولايات المتحدة الأميريكية من أنها لن تعرض مشروع الميثاق على الكونغرس الأمريكي , وذلك لإعتراض إتحادات المنتجين في الولايات المتحدة الأميريكية على سياسة تخفيض التعريفة الجمركية وسياسة التوسع في الإستيراد. وفي الوقت الذي رفضت فيه الولايات المتحدة منظمة التجارة الدولية التي إقترحها ميثاق هافانا فإنها

دعت بعض الدول للتفاوض بشأن تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيض القيود الكمية على الواردات وذلك بهدف توسيع التجارة الدولية , و في الوقت الذي كانت تجري فيه المفاوضات بشأن منظمة

[1]. رفعت العوضي , منظمة التجارة العالمية الحاضر والمستقبل , الموقع ، www.aljazeera.net./knowledge/opinions/2004/10/3

التجارة الدولية فان الدول التي دعتها الولايات المتحدة اجتمعت في جنيف عام 1947و الملاحظ على هذه الاجتماعات أنها جرت بشكل غير طبيعي في بدايتها ، لأن التفاوض كان يتم بين كل دولتين على انفراد وحول سلعة معينة ثم جمعت هذه الإتفاقيات وعممت في إتفاق متعدد الأطراف هو الذي أطلق عليه اسم الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وهذه المنظمة هي التي عرفت باسم (GATT)[1].

وتقوم الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ,والتي تتضمن نظاماً شاملاً للقواعد العامة التي تحكم العلاقات التجارية بين الأطراف والتي تقع في (35) مادة أضيفت لها في عام 1965 ثلاثة مواد لتلبية مطالب الدول النامية , على ثلاثة مبادئ رئيسية هي : تحرير التجارة , عدم التمييز بين الأطراف المتعاقدة , والإعتماد على الوسائل السعرية دون الكمية في تقييد الواردات , وقد عملت الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية على العمل من خلال مبدأين أساسيين هما[2]:

المبدأ الأول : مبدأ الدولة الأولى بالرعاية : مضمونه أن الإمتيازات الممنوحة لدولة ما يجب أن تمنح لباقي الدول الأخرى تحقيقاً للعدالة والإنصاف **,** وتسري على هذا المبدأ إستثناءات عدة هي:

- إستثناءات لاحاجة لموافقة أعضاء المنظمة عليها , وتتمثل في إقامة منطقة تجارية حرة أو إتحادات جمركية بين الدول دون السوق المشتركة والإتحاد الإقتصادي ، كما أن التفضيلات التي تتمتع بها الدول النامية تكون مستثناة من شروط الدولة الأكثر رعاية بعد جولة طوكيو في إبريل 1979م.

1 . رفعت العوضي , المرجع السابق , الموقع : www.aljazeera.net./knowledge/opinions/2004/10/3

2. زينب حسين عوض الله , الإقتصاد الدولي , دار النهضة العربية , بيروت , 1998 , ص 324.

- إستثناءات تحتاج الى موافقة أعضاء المنظمة عليها : تخص التكتلات الإقتصادية والتي تمت الموافقة عليها في المادة 25 من الإتفاقية رقم (5) والتي تخص وجوب إخطار المنظمة قبل الدخول في مفاوضات التكتلات الإقتصادية .

المبدأ الثاني : مبدأ المعاملة الوطنية : وهو أن تعامل السلع المستوردة معاملة السلع المنتجة محلياً دون التمييز بين دولة وأخرى .

لقد إستغرقت عملية الإنتقال من الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الى إنشاء منظمة التجارة العالمية ما يقارب نصف قرن من جنيف الى مراكش أي من 1947 الى 1994 , ويمكن سرد جولات المفاوضات على النحو التالي[1] :

1- جولة جنيف 1947: وشاركت فيها 23 دولة , وهي الجولة الأساسية التي إنتهت الى التوصل للإطار العام للإتفاقية واقتصرت على تبادل التنازلات الجمركية فقط , وسمحت للدول العمل ببعض الإتفاقيات دون الأخرى . وقد تم الإتفاق على 45 ألف إمتياز جمركي بقيمة 10 مليار دولار من التجارة بين الدول المتفاوضة وأصبحت الإتفاقية ملزمة في يناير 1948.

2 – جولة نيس 1949 : أول جولة مفاوضات تعقد في إطار الإتفاقية , وشاركت فيها 13 دولة فقط تناولت المزيد من التنازلات الجمركية .

3 – جولة توركواي (1950 – 1951م): إرتفع عدد الدول المشاركة إلى 38 دولة .

4 – جولة جنيف : شاركت فيها 26 دولة .

5 – جولة ديلون 1959-1962 : شاركت فيها أيضاً 26 دولة واقتصرت كسابقاتها على تبادل

[1]. أسامة المجذوب , الجات ومصر والبلدان العربية , الدار المصرية اللبنانية , القاهرة , 1997, ص ص 150 – 154.

التنازلات الجمركية .

6 – جولة كنيدي 1963- 1967 : شاركت فيها 26 دولة,وتعد نقطة تحول في مسار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف,حيث واكبت هذه الجولة العديد من التطورات الإقتصادية العالمية الهامة , من بينها إنشاء المجموعة الأوربية ذات التعريفة الموحدة , وقيام الولايات المتحدة بتعديل قانون التجارة القائم على مبدأ المعاملة بالمثل ليحل محله قانون توسيع التجارة , الذي خول الرئيس الأمريكي صلاحيات أوسع في مجال مفاوضات تحرير التجارة الدولية . في هذا الإطار تم الإتفاق على وضع الأسس التي يجب أن تدار المفاوضات على أساسها في الجولة السادسة ,وا ٍحلال قاعدة التخفيض الجمركي بنسبة معينة على المجموعات السلعية المختلفة محل أسلوب التفاوض على كل سلعة على حدة . وقد أسفرت جولة كنيدي على تحقيق تخفيض جمركي عام بنسبة 50 **%** أي مايعادل 40 مليون دولار من حجم التجارة الدولية[1]. كما شهدت هذه الجولة التوصل لمدونة لمكافحة الإغراق , وهي المدونة التي تطورت في جولة طوكيو لتصبح إتفاقاً تم تضمينه كإتفاق رئيسي في جولة أورجواي , بينما أثارت السياسات الزراعية خلافاً حاداً في هذه الجولة لم يحسم خلالها ولا خلال جولة طوكيو التالية لها , وظل قائماً حتى المراحل الأخيرة لجولة أورجواي .

7- جولة طوكيو 1973 – 1979 : تعد أضخم الجولات السابقة وأهمها, نظراً لتناولها موضوعات لم يسبق التطرق إليها من قبل واتساع نطاق المشاركة ليصل إلى 102 دولة , فضلاً عن أن هذه الجولة إستمرت لأكثر من (6) سنوات وتمخضت عنها تطورات غير مسبوقة على صعيد تحرير التجارة الدولية . فعلى صعيد التنازلات الجمركية تم تخفيض آلاف التعريفات على السلع الصناعية والزراعية على مدى فترة زمنية للتنفيذ بلغت 8 سنوات , وقد بلغ حجم

[1]. سمير محمد عبدالعزيز , التجارة العالمية والجات , مكتبة الإشعاع الفنية , الإسكندرية , مصر , الطبعة الثانية , 1997 , ص31.

التخفيض الجمركي 300 بليون دولار من حجم التجارة الدولية بما يعادل 30% من متوسط التعريفات في بداية الدورة . وعلى صعيد الإجراءات تعد جولة طوكيو أول جولة تتوصل الى إتفاقيات تساهم في تخفيف القيود غير التعريفية على الواردات , وعلى هذا الأساس وصفت جولة طوكيو بأنها أولى مقدمات الشروع في التحول نحو وضع التجارة الدولية للمرة الأولى في إطار أقرب إلى المؤسسي , وهذا من خلال خوض جولة من المفاوضات يتسع نطاقها ليغطي مجالات لم يسبق التفاوض حولها في إطار مفاوضات تحرير التجارة الدولية.

8 –جولة أورجواي 1986- 1994: جاءت دورة أورجواي – التي إستغرقت قرابة ضعف المدة التي كان مقرراً لها أي أربع سنوات – مختلفة كل الإختلاف عن كل الدورات السابقة , من حيث إتساع الرقعة التي حاولت تغطيتها أو من حيث تصديها لقضايا جديدة لم تكن في أي وقت من الأوقات محل مفاوضات متعددة الأطراف[1] . وبإختصار فقد تمخضت أهم التجديدات التي جاءت بها جولة أورجواي لتحرير التجارة العالمية عن الإتفاقيات الثلاثة التالية :

- الإتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية .
- الإتفاقية العامة حول تحرير التجارة في الخدمات.
- الإتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية .

وفيما يلي جدول يلخص جولات التفاوض في ظل الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية مع آخر دورة للمنظمة :

[1]. زينب حسين عوض الله , مرجع سبق ذكره , ص 335 .

جدول رقم (1) : جولات التجارة في ظل الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة / منظمة التجارة العالمية

العام	المكان / الإسم	الموضوعات المطروحة	عدد البلدان
1947	جنيف	تخفيض الرسوم الجمركية	23
1949	نيس - فرنسا	تخفيض الرسوم الجمركية	13
1950 -1951	توكواي – إنجلترا	تخفيض الرسوم الجمركية	38
1956	جنيف	تخفيض الرسوم الجمركية	26
1959-1962	جولة ديلون	تخفيض الرسوم الجمركية	26
1963 -1967	جولة كينيدي	تخفيض الرسوم الجمركية وتدابير مكافحة الإغراق	26
1973 -1979	جولة طوكيو	تخفيض الرسوم الجمركية , التدابير غير الجمركية , الاتفاقيات الإطارية	102
1986 -1994	جولة أورجواي	تخفيض الرسوم الجمركية , التدابير غير الجمركية , القواعد , الخدمات , الملكية الفكرية تسوية المناز عات , المنسوجات , الزراعة , إنشاء منظمة التجارة العالمية	123

المصدر : مجلة التمويل والتنمية , صندوق النقد الدولي , سبتمبر 2002 , ص 6 .

إنتهت مفاوضات جولة أوروجواي في مؤتمر مراكش بإنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) WORLD TRADE ORGANIZATION , بموجب إتفاق مراكش وتتضمن إتفاقية إنشائها (16) مادة تغطي كافة الجوانب القانونية والتنظيمية التي تحكم عملها , وسرعان ما إستبدلت في الأول من يناير 1995 بإنشاء منظمة التجارة العالمية , وأنيط بها الإشراف على الإتفاقيات كافة التي أسفرت عنها جولة أوروجواي , والبالغ عددها (28) إتفاقاً وبروتوكولاً وقراراً وزارياً , لتصبح كلاً لايتجزأ وكان هذا الإتفاق في حد ذاته غايه في الإنجاز , غير أن الإتفاقية أضيفت لها مجموعة من الملاحق , وهذه الملاحق هي التي تحتوي على القواعد التجارية لمنظمة التجارة العالمية[1] . تعتبر منظمة التجارة العالمية منظمة دولية يقع مقرها في جنيف عاصمة سويسرا , وقد تأسست في

[1]. راشد محمد إبراهيم خليل , الصادرات الزراعية ومضامين الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية , شركة مطابع العملة السودانية , 2002 .

1995/1/1 نتيجة مفاوضات دورة أوروغواي الممتدة من 1986 إلى 1994 , وقد انخرطت في هذه المنظمة حتى 23 إبريل 2004 مايقارب 147 بلداً , وهي اليوم توظف 600 عاملاً بميزانية تقدر بنحو 162 مليون فرنك سويسري [1].

ثانياً : أهداف منظمة التجارة العالمية

1 . إنشاء منتدى للمفاوضات التجارية : جمع الدول الأعضاء في منتدى للتباحث حول الإمور التجارية , وهي بذلك تمنحهم فرصة اللقاءات الدائمة ,خاصةً أن الإجتماع الوزاري يتم مرة كل سنتين .

2 . تحقيق التنمية : تسعى المنظمة لتحقيق التنمية لكافة الدول الأعضاء وبخاصةً الدول النامية منها , حيث يجب مراعاة ظروفها الإقتصادية وتمكينها من الإستفادة من المعاملة التفضيلية .

3 . حل المنازعات : إن التقليل من النزاعات بين الدول الأعضاء وفضها من أهم أهداف المنظمة , حيث إن هذه النزاعات كثيراً ماكانت عائقاً أمام التجارة الدولية بسبب غياب آلية خاصة لحلها.

4 . تنفيذ إتفاقية أوروجواي : أنيط بمنظمة التجارة العالمية تنفيذ إتفاقية أوروجواي والتي تحتاج من أجل تحسين سير أعمالها إلى إطار مؤسسي سليم وفعال من الناحية القانونية على خلاف الجات .

5 . البحث عن آلية تواصل بين الدول الأعضاء وتحقيق الشفافية في المعاملات التجارية :

[1]. موقع منظمة التجارة العالمية على الإنترنت : www.wto.org /2014/7/9

وذلك من أجل تسهيل المعاملات التجارية عن طريق إلزام الدول الأعضاء بالتشريعات والأحكام ذات العلاقة بالتجارة الدولية .

6 . تقوية الإقتصاد العالمي : من خلال تحرير التجارة من جميع القيود , وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية , مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء .

من خلال هذه الأهداف المعلنة , يتضح أن الهدف من إنشاء هذه المنظمة هو تحرير التجارة الدولية وتمكين الدول النامية من الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة , بالإضافة إلى القضاء على التجاوزات التي كانت تتعرض لها الأولى من الثانية , وكل ذلك بفضل جهاز حل النزاعات الذي تديره المنظمة .

ثالثاً : مبادئ منظمة التجارة العالمية

للمنظمة عدة مبادي تسعى لتحقيقها وهي[1] :

- **الدولى الأولى بالرعاية :** بموجب هذا المبدأ تمنح الدولة العضو جميع الصلاحيات التي خصصت لدولة معينة إلى جميع الدول الأعضاء , حيث تلتزم كل دولة عضو تقدم أي ميزة تفضيلية في تعاملها مع دول أخرى بمنح المعاملة التفضيلية نفسها لجميع الدول الأعضاء في المنظمة , تحقيقاً لمبدأ عدم التمييز في المعاملات التجارية الثنائية . ويستثنى من ذلك المزايا المتبادلة في إطار الإتحادات الجمركية , ومناطق التجارة الحرة , بالإضافة الى المعاملات التفضيلية الممنوحة من بعض الدول الصناعية لبعض الدول النامية .

- **الشفافية :** ويقصد بها وجوب نشر معلومات واضحة ودقيقة عن جميع القوانين والأنظمة واللوائح الوطنية ذات الصله بالقطاعات المندرجة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية , وعلى

[1] .عبدالعزيز سعيد , التجارة العالمية والجات , مكتبة الإشعاع , الإسكندرية , 1996 , ص 49 .

الدولة العضو الإعلان عن جميع القوانين والأنظمة التي تحكم التجارة فيها بصفه عامة , أو بينها وبين الدول الأخرى مع مراعاة عدم التمييز في تطبيقها بين الدول الأعضاء في المنظمة , وتوضيح الأنظمة الحكومية الخاصة بدواعي المصلحة الوطنية أو الأمن القومي.

- **تخفيض العوائق التجارية :** على الدول الأعضاء العمل باستمرار على تخفيض عوائق التجارة مثل (الحصص , الرسوم الجمركية) التي تعيق إنسياب التدفق الحر للسلع والخدمات بين حدود الدول الأعضاء .

- **مبدأ المعاملة بالمثل :** يحق بموجبة للدولة العضو إتخاذ تدابير وإجراءات ضد أي دولة أخرى مماثلة للإجراءات التي فرضتها ضدها .

- **المعاملة الخاصة للدول النامية :** إعطاء مميزات تجارية خاصة ومؤقتة مثل (فترة سماح زمنية أطول, وتخفيضات جمركية أقل) للدول النامية , إذ أنها تحتاج الى حماية الصناعات الناشئة ذات الحساسية في مواجهة المنافسة الخارجية , على أن تكون الحماية في حدودها الدنيا , وأن تقتصر على فرض الرسوم الجمركية المعقولة . وتشترط قواعد المنظمة تخفيض التعرفة الجمركية عموماً وتحديد سقوفها عند مستويات منخفضة لايجوز زيادتها في المستقبل وإزالة الحواجز الأخرى غير الجمركية .

- **المعاملة الوطنية :** ويقضي هذا المبدأ في جوهره بعدم التمييز بين المنتجات المحلية من جهة والمنتجات المماثلة لها من المستورد من حيث الرسوم المحلية , أو الضرائب أو المواصفات القياسية , كما لاتميز الدولة بموجبه في معاملتها للسلع والخدمات الواردة مقارنة بالسلع والخدمات الوطنية .

- **حماية البيئة :** تحترم المنظمة الحاجة لحماية البيئة فيما يخص المعاملات التجارية على

المستوى المحلي والدولي .

- **مكافحة الإغراق :** تم إدخال إضافات هامة على المادة 6 من إتفاقية الجات المتعلقة بالإجراءات المضادة للإغراق , وذلك بغرض ضبط معنى الإغراق ووضع قواعد لحساب هامش الإغراق (أي فرق السعر) وتحديد قيمة الرسم المضاد للإغراق وتحديد مفهوم الصناعة المحلية التي تتضرر من الإغراق وتحديد معايير لوقوع الضرر من الإغراق . إستثنى هذا الإتفاق الإغراق بأقل من 2% في السعر وأقل من 3% في حجم الواردات حيث أعتبر الإغراق في هذه الحدود غير مضر بالمنتجين المحليين .

المبحث الثاني : آلية عمل المنظمة

أولاً : الهيكل التنظيمي للمنظمة :

- **المؤتمر الوزاري :** يمثل السلطة العليا التي تشرف على تنفيذ مهام المنظمةوا إتخاذ القرارات اللازمة في جميع المسائل التي تتعلق بالإتفاقيات التجارية متعددة الأطراف , وهو السلطة التي تقوم بتفسير الإتفاقيات , ويتألف (المؤتمر الوزاري) من جميع الوزراء الممثلين لجميع الدول الأعضاء , ويجتمع مرة كل سنتين , ويقوم هذا المجلس بإتخاذ القرارات المتعلقة بأي موضوع يدخل في نطاق الإتفاقيات متعددة الأطراف[1] .

- **المجلس العام :** يتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء , ويجتمع تسع مرات في السنة على الأقل , ويضطلع بمهام المجلس الوزراي في الفترات التي تفصل بين إجتماعاته ويقوم بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء , وهو الجهاز المشرف على حل المنازعات التجارية بين الدول .

- **المجالس المتخصصة :** تتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء تجتمع بصورة دورية , وتتكون من :

- مجلس تجارة السلع : ويحتوي على عدة لجان منها اللجنة الزراعية , ولجنة الإجراءات الوقائية ولجنة المنسوجات .

- مجلس تجارة الخدمات : ويشرف على عدة مجموعات منها : مجموعة المفاوضات حول الإتصالات ولجنة تجارة الخدمات المعرفية .

[1]. رفعت العوضي , مصدر سبق ذكره .

- مجلس حقوق الملكية الفكرية : يهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة (حماية حقوق المؤلف والمبتكر والمصنع) .

- **اللجان الفرعية :** تتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء , وتجتمع بصورة إسبوعية على الأقل , وهي لجان تشكل بمعرفة المجلس الوزاري , ومن بينها :

- لجنة التجارة والبيئة : تعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة .

- لجنة التجارة والتنمية : وتعنى بشئون الدول الأقل نمواً .

- لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات : تقدم الإستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات .

- لجنة الميزانية والمالية والإدارة : تشرف على المسائل الداخلية للمنظمة .

- **الأمانة العامة :** وهي الهيئة التي تقدم الدعم الإداري لجميع الدول الأعضاء , وتتكون من الأمين العام للمنظمة وموظفين يتمتعون بالإستقلالية عن الدول التي ينتمون إليها , حيث يعين الأمين العام من قبل المجلس الوزاري الذي يحدد صلاحياته , ويعين الأمين العام موظفي السكرتارية ويحدد واجباتهم .

- **مجموعة العمل :**تقوم بدر اسة الترشيحات لعضوية المنظمة , وتتألف من الشركاء التجاريين الرئيسيين للدولة الطالبة للإنضمام.

ثانياً : شروطو آلية الإنضمام للمنظمة:

تحكم المادة (12) من إتفاقية مراكش المتعلقة بتأسيس منظمة التجارة العالمية قواعد الإنضمام إلى

هذه المنظمة والتي يمكن إختصارها في الآتي [1]:

1- قبول الإتفاقية الموقعة في إطار منظمة التجارة العالمية كحزمة واحدة ويبلغ عدد هذه الإتفاقيات (24) إتفاقاً تحكم التجارة في السلع والخدمات والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية , والجوانب التجارية للإستثمار.

2- تقدم إلتزامات محددة يجري التفاوض حولها مع الدول الأعضاء في المنظمة في مجال التجارة في السلع والتثبيت الجمركي.

3- الإتفاق على إلتزامات محددة في مجال الخدمات , والتي تقضي بفتح قطاعات الخدمات

وإخضاعها لشروط النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية , وذلك بالإتفاق مع الدول الأعضاء في المنظمة .

4- تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل إلتزامات لايمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة .

آلية الإنضمام للمنظمة :

يقصد بآليات الإنضمام الى منظمة التجارة العالمية التأكد من أن الدول الجديدة – طالبة العضوية- تتبنى وتواظب على تطبيق نفس السياسات التجارية التي تمارسها جميع الدول الأعضاء الأخرى , ويجب على هذه الدول أن تثبت أن ممارساتها التجارية تتوافق مع جميع الإتفاقيات قبل أن يسمح لها بالإنضمام . إن الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية عملية معقدة وطويلة الأجل , وعلى الدولة الساعية الى الإنضمام للمنظمة أن تقم طلباً رسمياً ويتم النظر في الطلب في الإجتماع التالي الذي يعقده المجلس العام للمنظمة , إن تم قبول الطلب يحصل البلد الذي تقدم به على صفة

[1]. علي عبدالفتاح الحاروني , مواجهة الأطماع الخارجية وتحديات منظمة التجارة العالمية , دار الحامد , عمان , الاردن , ط1 , 2007.

" عضو مراقب " ويشكل فرق عمل عضويته مفتوحة أمام كل الدول الأعضاء في المنظمة والمهتمة بملف الإنضمام .

صفة المراقب :

عادةً ماتبدأ عملية الإنضمام بمنح الجهة التي قُبل طلبها للعضوية صفة "مراقب" , أي السماح لهذه الدولة معرفة سياسة عمل هذه المنظمة كعضو مراقب , وعدم السماح بمباشرة عملية الإنضمام إلا بعد مرور (4) سنوات بعد منح صفة المراقب , أي بعد أن يكون طلب الإنضمام إلى المنظمة قد قُبل دون بدء إجراءات طلب العضوية الدائمة , ويحق للمراقب حضور كافة إجتماعات المنظمة دون الحق في التصويت .

وتمنح العضوية في المنظمة بإعتماد إحدى الطريقتين الآتيتين أو كلاهما [1]:

الطريقة الأولى : تتلقى الدولة المعنية بالإنضمام رسائل من لجنة مخصصة للنظر في طلبات العضوية الجديدة , تكون في الغالب مكونة من الدول الصناعية الكبرى , إضافةً إلى أهم الدول ذات العلاقات التجارية مع الدولة الراغبة في إكتساب عضوية المنظمة , وتشمل الطلبات قائمة بالسلع والخدمات التي ستشهد تخفيضاً في تعريفاتها الجمركية.

الطريقة الثانية :تتقدم الدولة الراغبة في العضوية بنفسها بقائمة تشمل تخفيضات في التعريفات الجمركية تكون أساساً للتفاوض , وفي بعض الأحيان تتم الطريقتان معاً فتتقدم الدول المعنية بقائمة لتخفيض التعرفات الجمركية , وفي الوقت نفسه تتلقى قائمة بالتخفيضات المطلوبة من اللجنة المشكلة للنظر في العضوية .

1. رجا الخالدي , مساعي إنضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية " تقييم التجربة وإستخلاص الدروس" , معهد الدراسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس) , القدس ورام الله , 2015 , ص 14.

عملية تقصي الحقائق :

بعد أن يوافق المجلس العام على النظر في هذا الطلب , يتم تشكيل فريق عمل يقوم بعملية التقييم , والذي يتشكل في العادة من الدول الأعضاء ذات المصالح الأكبر . تبدأ عملية التقصي فور تشكيل الفريق وعلى الدولة الراغبة في الإنضمام أن تقدم للفريق وصفاً مفصلاً عن كافة جوانب سياسة تجارتها الخارجية . يقوم فريق العمل بمراجعة البيانات المقدمة من طرف هذه الدولة , ويقرر ما إذا كانت القوانين والسياسات في هذه الدولة تتوافق مع إتفاقيات المنظمة , وتتواصل عملية جمع المعلومات حتى يقتنع أعضاء فريق العمل بأنهم قد توصلوا إلى فهم كامل لنظام هذه الدولة .

المصادقة النهائية على الإنضمام للمنظمة :

عند الإنتهاء من تقصي الحقائق والمفاوضات , يرسل فريق العمل تقريره الى المجلس العام , بالإضافة الى مسودة " بروتوكول الإنضمام " إلى عضوية المنظمة , وعندها ستنطبق جميع الإلتزامات الثنائية بالتساوي مع جميع الدول الأعضاء في المنظمة , وعلى المؤتمر الوزاري للمجلس العام للمنظمة أن يقر بأغلبية ثلثي الأعضاء هذا البروتوكول الذي يدخل حيز التنفيذ بعد مضي (30) يوماً على مصادقة حكومة الدولة المعنية عليه .

ثالثاً : آلية إتخاذ القرارات بالمنظمة :

تتخذ القرارات في المنظمة ومجالسها بتوافق الآراء إذ أن عدم إبداء أي من الأطراف إعتراضه رسمياً على القرار المطروح للبت فيه يعني الموافقه عليه وا ن لم تتوافق الآراء يلجأ إلى التصويت حيث يتمتع كل عضو بصوت واحد في إجتماعات المؤتمر الوزاري والمجلس العام , وتتخذ القرارات بأغلبية الأصوات مالم تنص الإتفاقيات على خلاف ذلك كما هو الشأن في فض المنازعات أو

إعفاء أي عضو في المنظمة من إلتزام مقرر في الإتفاقية , إذ يفترض في إتخاذ القرار بصددها الحصول على ثلاث أرباع عدد أصوات الحاضرين على الأقل [1].

[1]. رفعت العوضي , مرجع سبق ذكره , موقع , www . aljazeera.net/knowledge/opinions/2004/10/3

المبحث الثالث : تجارب بعض الدول النامية في الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية

إنضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية لايخلو من بعض الإيجابيات أهمها التحفيز على العمل والإنتاج والإعتماد على النفس وتحسين جودة المنتج ودخول أسواق جديدة والإستفادة من التطور التكنولوجي للدول المتقدمة ,إلا أن ذلك كله يبدو صعباً في ظل التخلف الإقتصادي وتراكم الديون وانتشار الجهل وانخفاض مستوى الديمقراطية والرقابة ,إضافة ً إلى ضعف الهياكل القاعدية وهروب رؤوس الأموال والإستثمار ات نتيجة عدم الإطمئنان إلى الحماية والقوانين المحلية ,وعموماً فإن مدى الإستفادة من هذه الإيجابيات يعتمد على إستعداد كل دولة . إن الدول النامية مطالبة بالتفكير في كيفية المواجهة والإستعداد ,خاصةً إذا علمنا أن نصيب هذه الدول من التجارة العالمية يمثل (17%) وبعدد سكان يمثل (80%) من سكان العالم , في حين أن نصيب الدول المتقدمة يصل إلى (82%) من حجم التجارة العالمية مع أن عدد سكانها يمثلون (20%) من سكان العالم[1]. نتطرق هنا إلى بعض تجارب الدول النامية (العربية) التي سعت لعضوية منظمة التجارة العالمية خلال العقدين الماضيين ,ولغرض الدراسة تم إستعراض تجربتين ناجحتين , من أجل تحديد أهم الدروس المستفادة منها ومحاولة تفادي الأخطاء التي وقعت بها هذه الدول .

أولاً : إنضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية

إتبع الأردنسياسة تجارية مبنية على قواعد الإنفتاح الإقتصادي وتحر ير التجارة , حيث بذل في السنوات القليلة الماضية جهوداً مكثفة لفتح إقتصاده أمام التجارة والإستثمار الأجنبي , بهدف تعزيز فرص التنمية ورفع مستويات المعيشة . ولقد واكب هذه الجهود تعزيز العلاقات الإقتصادية والتجارية للأردن مع الدول العربية من خلال إتفاقية منطقةالتجارة الحرة العربية الكبرى وا تفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع عدد من الدول العربية , إلى جانب توثيق العلاقات مع بعض دول العالم

[1] . سمير صارم , معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة , دار الفكر المعاصر , بيروت , ط 1 , 2000 م, ص 29 .

من خلال إبرام إتفاقية للشراكة مع الإتحاد الأوروبي وا ٍتفاقيتي التجارة الحرة والمناطق الصناعية المؤهلة مع الولايات المتحدة الأميريكيةو إسرائيل وا ٍتفاقيات التجارة الحرة مع كل من رابطة دول النافتا وسنغافورة ودول إتفاقية التبادل التجاري الحر المتوسطية .

هدفت السياسة التجارية الخارجية الأردنية إلى الإنفتاح التجاري وتعزيز إمكانات التصدير للسلع والخدمات وجذب الإستثمارات الأجنبية , حيث جاءت المساعي للإنضمام لمنظمة التجارة في سبيل تحقيق هذه الأهداف . وقام الأردن بعدة إجراءات من أجل تسهيل عملية الوصول للمنظمة , فأنشأ وحدة خاصة في وزارة الصناعة والتجارة معنية بقضايا منظمة التجارة العالمية وشئون المفاوضات , وتم تأهيل وتدريب كادر هذه الوحدة على مواضيع منظمة التجارة العالمية وآلية المفاوضات , وعقد العيد من الأنشطة التوعوية المكثفة لصالح القطاع العام والخاص حول منظمة التجارة العالمية وآلية الإنضمام وذلك عن طريق إستقدام خبراء من المنظمات الدولية .

في العام 1994 قدم الأردن طلب الإنضمام إلى إتفاقية الجات , ثم قدم طلب الإنضمام الى منظمة التجارة العالمية في العام 1995 , وبدأت عملية الإنضمام بتشكيل مجموعة عمل تشمل الدول الأعضاء الراغبين بالتفاوض مع الأردن على إنضمامه (30 دولة) ,وقدم الأردن تقريراً عن نظام التجارة الخارجية والسياسات الإقتصادية الأردنية شاملاً السياسات التجارية العامة وتلك الخاصة بقطاعات الصناعة والزراعة والخدمات , وتقرير آخر عن مدى التنازلات التي سيقدمها الأردن في مجال التخفيضات الجمركية وكذلك في مجال تحرير القطاعات الخدمية , إضافة إلى جدول يبين الدعم المحلي المقدم لقطاع الزراعة .

وقد إنتهت عملية التفاوض في أواخر العام 1999 , ومن ثم وافق المجلس العام للمنظمة على إنضمام الأردن بتاريخ 1999/12/17 , وبعد عرض بروتوكول الإنضمام على البرلمان الأردني والمصادقة على قانون إنضمام الأردن إلى المنظمة أصبح بروتوكول إنضمام الأردن نافذاً في

2000/4/11 , وتزامن ذلك مع تعديل عدد كبير من التشريعات لتتوافق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية , مثل قوانين الجمارك , والسياسات الخارجية , والزراعة , وضريبة المبيعات , والمواصفات والمقاييس وتشجيع الإستثمار.

لقد تضمن البروتوكول تقرير مجموعة العمل الذي يستعرض تاريخ وتفاصيل عملية الإنضمام , والذي يعتبر كسجل للأسئلة والإستفسارات التي طرحت في سياق عملية الإنضمام , ويسجل عدداً من الإلتزامات المترتبة على الأردن ويبين الإلتزامات الواردة في البروتوكول تجاه السياسات الخارجية , ومن أمثلة هذه الإلتزامات الواردة في تقرير مجموعة العمل : الإلتزام بعدم فرض أية ضرائب أورسوم أخرى على المستوردات بإستثناء الرسوم الجمركية وأي رسوم أخرى مستوفاه مقابل خدمة مؤداه , وتتوافق أية رسوم أوضرائب أخرى مطبقة ومستوفاه بعد الإنضمام مع قواعد المنظمة , والإلتزام بإلغاء برنامج دعم الصادرات الخاص بإعفاء الأرباح الصافية المتحققة من التصدير من ضريبة الدخل , مقابل ذلك تمكن الأردن من الحصول على تمديد لبرنامج دعم الصادرات الخاص بالإعفاء من ضريبة الدخل حتى العام (2007) وفقاً للقرار الصادر عن مؤتمر الدوحة الوزاري بخصوص برنامج دعم التصدير لعدد من الدول النامية .

التنازلات الجمركية الأردنية :

وشملت الآتي :

1. تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية والزراعية على فترات إنتقالية وربطها عند سقوف محددة .

2. تم إستثناء بعض السلع من التخفيض الجمركي , حيث تم ربط السقوف الجمركية على 30% لعدد من السلع مثل السيارات وبعض الأدوات الكهربائية وبعض السلع الزراعية , وكذلك

الأمر بالنسبة للكحول والسجائر والتبغ التي تم ربط السقوف الجمركية لها عند 200% و150**%.**

3. مساواة السقوف الجمركية على كافة السلع التي تم الربط عندها بالرسوم الجمركية المطبقة , ويستثنى من ذلك بعض السلع الزراعية التي تم وضع الرسوم الجمركية فيها بنسب تصل في حدها الأعلى إلى 50% , وذلك لتوفير حماية لتلك السلع في مواسم إنتاجها كما هو الحال في بعض الحمضيات والعنب والتين وغيرها.

4. تم تحديد السقوف الجمركية كالآتي : صفر% , 5% , 10% , 20% , (لفترة إنتقالية مدتها 10 سنوات) .

5. الإنضمام الى 3 مبادرات قطاعية (إتفاقيات بين عدد من الأعضاء تلزمهم دون إلزام جميع الأعضاء) من أصل 13 مبادرة قطاعية : المعدات الطبية , الآلات الزراعية , والمواد الكيماوية.

تحرير تجارة الخدمات الأردنية :

وضع الأردن إلتزامات لتحرير التجارة في الخدمات في (109) قطاع خدمي من أصل (156) قطاع , أهمها : تحديد قيمة الإستثمارات الأجنبية ب(50.000) دينار أردني كحد أدنى , واشترط موافقة مجلس الوزراء والمعاملة بالمثل لشراء واستئجار العقارات والأراضي , واشترط فحص الحاجة الإقتصادية للسماح بالدخول والإقامة المؤقتة للأفراد الأجانب , وتحرير قطاع الإتصالات الأساسية والهاتف النقال إبتداءً من العام 2005 , والسماح بالإستثمار الأجنبي فيها وبكامل الملكية للمستثمر الأجنبي . وقام الأردن كذلك بتحرير عدد من القطاعات من خلال السماح بالإستثمار الأجنبي فيها وبكامل الملكية للمستثمر الأجنبي , وذلك في قطاعات مثل : خدمات الحاسوب , والإستشارات الإدارية , وبحوث السوق والترويج , والبحث والتطوير, والفنادق وشركات توريد الطعام , والمصارف

وشركات التأمين وشركات الخدمات المالية وشركات مزودي الإنترنت وا ٍنتاج أفلام السينما والفيديو ودور السينما وغيرها , كما وافق الأردن على السماح بالإستثمار الأجنبي في خدمات البريد السريع والتعليم والمستشفيات ودور الرعاية والتأهيل والمختبرات الطبية , وبحد أعلى 51% لملكية المستثمر الأجنبي , على أن يسمح بكامل الملكية في العام 2004 . وحصر الإستثمار بالأردنيين في بعض القطاعات , وكذلك حصر مزاولة بعض المهن بالأردنيين , واشتراط المشاركة مع أردني وبحد أعلى 50% لملكية المستثمر الأجنبي في عدد من القطاعات , مثل الخدمات الهندسية والمقاولات والتوزيع والتأجير والمطاعم والمقاهي ووكالات السياحة والسفر والنقل البحري والجوي[1] .

ثانيا : إنضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية

تحتل المملكة العربية السعودية مكانة إقتصادية مهمة لكونها من أكبر الدول المنتجة للبترول ومنتجات البتروكيماويات . لقد بدأت المملكة العربية السعودية المشاركة في الجات كعضو مراقب منذ عام 1985, وبعد قيام منظمة التجارة العالمية عام 1995 تقدمت بطلب الإنضمام إليها . ومنذ ذلك التاريخ خاضت المملكة مفاوضات طويلة مع العديد من الأطراف إمتدت لعشر سنوات , تمكنت المملكة خلالها من إنهاء جميع المفاوضات وتحقيق متطلبات الإنضمام , وأصبحت بموجب قوانين منظمة التجارة عضواً رسمياً في ديسمبر 2005.

عقدت المملكة جولات مفاوضات ثنائية مع الدول المعنية , بعد أن قامت بتقديم مذكرة للمنظمة تغطي جميع السياسات الإقتصادية والأنظمة التجارية لفحص مدى إنطباق معايير المنظمة عليها لتحديد الإلتزامات والتنازلات الخاصة بالسلع والخدمات والمنافع التي سيحصل عليها أعضاء المنظمة , والتي على أساسها سيحدد فريق العمل الشروط الأساسية للإنضمام . والجدير بالذكر أنه عندما قدمت المملكة عروضها للوصول إلى أسواق السلع والخدمات عام 1997 , تقدم عدد محدود

[1] . رجا الخالدي , مصدر سبق ذكره , ص 26 .

من الدول لإجراء مفاوضات ثنائية ,ثم زاد عدد الدول المفاوضة لتصل إلى 25 دولة مع نهاية عام 2000 , وبإنتهاء التفاوض وصل عددها إلى 38 دولة , وهو أكبر عدد يفاوض دولة منضمة للمنظمة . وكانت بعض الدول تفاوض لإختراق أسواق السلع السعودية , والبعض الآخر إستهدف أسواق الخدمات .

التنازلات الجمركية السعودية :

وشملت الآتي :

1. تخفيضات على الرسوم الجمركية والواردات من السلع , ومنها **:** البتروكيماويات والمواد البلاستيكية المصنعة ونصف المصنعة , مما يساعد على نمو التبادل التجاري والأثر غير المباشرعلى الدخل الإجمالي .

2. خفض إجمالي التعرفة بحد أعلى 30% في العام 2000 , ومن ثم تخفض الى 25**%** في العام 2005 ليستقر سقف التعرفة الجمركية عند مستوى 20**%** في العام 2010 .

3. حصلت المملكة على إستثناءات لعدد من السلع لكي تخضع لنظام التسعير بغرض ضمان استقرارها وأهميتها في سد إحتياجات أفراد المجتمع , كما إستطاعت المملكة أن تحصل على إستثناءات للسلع الممنوع إستيرادها , وعددها 28 سلعة أهمها مشتقات الخنزير والكحول .

تحرير تجار ة الخدمات :

تم حجب الأنشطة التي تتعارض مع القيم والمبادئ والأمن والصحة والبيئة ,إضافة ً إلى حجب الانشطة ذات العلاقة بالحج والعمرة . كما تم تحديد نسبة العمالة الأجنبية المسموح بها بما لايزيد عن 25% من إجمالي العاملين في المملكة . كما تم فتح قطاع التوزيع ولكن بشرط تحديد منافذ

التوزيع بالجملة والتجزئة بما لايزيد على مركز واحد في كل منطقة , وأن يمارس التأمين حسب نظام التأمين التعاوني فقط بموجب النظام في المملكة . وأهم القطاعات التي تم فتحها خدمات المحاسبة والكمبيوتر والبحوث والإستشارات الإدارية والصيانة والشحن والمستشفيات والفنادق ومكاتب السفر والسياحة والنقل البحري . وقد قيدت معظم هذه الأنشطة بنسبة مشاركة أجنبية لاتتعدى 75**%** والبنوك 60% والإتصالات بنسبة 51**%**ترتفع إلى 70**%** بعد سنوات **.**

إلتز امات المملكة في قطاع الخدمات : يحتوي هذا القطاع على (12)قطاعاً رئيسياً و(155) نشاطاً فرعياً و(4) طرق لتقديم الخدمات , سواء كان ذلك التقديم عبر الحدود مثل تقديم خدمات الإتصالات , أو من خلال الإستهلاك في الخارج مثل خدمات السياحة أو التعليم أو العلاج , أو من خلال التواجد التجاري أي الإستثمار في الداخل وا نشاء الشركات المختلطة , إضافةً إلى تقديم الخدمات من خلال حركة الاشخاص الطبيعيين بتوفير العمالة الأجنبية لتقديم الخدمات بالمملكة . وسعت المملكة الى إنجاز عدة مطالب من شركائها خلال تطبيق مبادئ المنظمة , والتي من أهمها أن تكون تجارة بلاتمييز , وهذا يستلزم أن تكون التجارة الخارجية وفق مبدأ الدولى الأولى بالرعاية , كما إلتزمت المملكة بتحقيق العديد من الإصلاحات القانونية والإقتصادية[1] .

الفصل الثالث

[1] . المصدر السابق , ص 29 .

تجارب السودان مع التكتلات الإقتصادية

في هذا الفصل من البحث يتم تناول تجارب السودان مع التكتلات الإقتصادية الإقليمية (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى , منظمة الكوميسا) , ومن ثم يتم تناول مساعي السودان للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية مروراً بأهم العقبات التي واجهت السودان في عملية الإنضمام للمنظمة .

المبحث الأول: التكتلات الإقتصادية الإقليمية

في ظل التحديات التي يواجهها الإقتصاد السوداني جراء سياسات التحرير الإقتصادي العالمي عبر منظمة التجارة العالمية نجد أن هذه التحديات يمكن التعامل معها عبر مداخل كثيرة منها ماهو متاح للسودان ومنها ماهو غير ذلك , وضمن ماهو متاح كان الإنضمام للتكتلات الإقتصادية أحد الخيارات بل هو أنسبها لتوفير كل عوامل نجاح مواجهة تحديات العولمة إذا أديرت أزمة التحديات بالتخطيط العلمي ,وتتمثل العوامل التي تجعل هذا الخيار مناسباً في الآتي [1]:-

1 . يحظى خيار التكتلات الإقتصادية الإقليمية بغطاء قانوني ومؤسسي أمنت عليه إتفاقية منظمة التجارة العالمية .

2 . عبر التكتلات الإقليمية تستطيع الدول الأعضاء أن تتبادل السلع والخدمات بصورة تنافسية بمقدار صفري للرسوم الجمركية مايعمل على سهولة النفاذ لأسواق الدول الأعضاء بينما يكون النفاذ لأسواق الدول غير الأعضاء من خلال تعريفة جمركية مخفضة حيث أن تحرير التجارة عبر منظمة التجارة العالمية يعمل على خفض الرسوم الجمركية ولايعمل على إلغائها كما أنه يزيل العوائق غير الجمركية ولكن يكون ذلك عبر تحويلها الى رسوم جمركية .

---

1 . الفاتح الأبوابي عبدالوهاب , "السودان مواجهة العولمة الإقتصادية عبر التكتلات الإقليمية" , الشركة العالمية للطباعة والنشر والترويج , الخرطوم , ط1 , ص ص 213 - 214 .

ويمكن تناول تجارب السودان مع التكتلات الإقليمية في كلٍ من التكتل العربي وتكتل دول الكوميسا كما يلي :

أولاً : إنضمام السودان للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) :

إنضم السودان إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا عام 1990م وقد كانت وقتها منطقة للتجارة التفضيلية , ويبلغ عدد الدول حالياً 20 دولة بعد إنسحاب جمهورية تنزانيا من الإتفاقية في عام 2000م , ومنذ تأسيس المنطقة التفضيلية كان الهدف الأول لهذه الدول هو إقامة تكامل إقتصادي شامل يمر عبر كل مراحل التكامل المعروفة حتى الوصول إلى توحيد العملة النقدية وقد استطاعت هذه الإتفاقية الموقعة عام 1982م أن تصمد وتستمر مراحل تكاملها حسب الجدول الموضوع لها , حيث أنه في عام 1994م تم الإنتهاء من تطبيق الإلتزامات المطلوبة لقيام السوق المشتركة وبالفعل أعلن إنشاؤها لتظهر إلى الوجود كما عرفت إختصاراً بالكوميسا . هذا وقد عملت الدول الأعضاء عبر اللجان الفنية على التوصل إلى إقرار هيكل تنظيمي للسوق ضم كل الأجهزة والمؤسسات المطلوبة لتسيير السوق والعمل على تطويرها ومراقبة آدائها وقد كان نصيب السودان أن أصبحت الخرطوم مقراً لمحكمة العدل وهي الجهة القانونية المناط بها حل وحسم الخلافات والنزاعات التجارية بين الدول الأعضاء .

ويقوم السودان على متابعة أنشطة الكوميسا وتطبيق قواعدها ومبادئها عبر الأمانة العامة للكوميسا والتي تقع تحت إشراف وزارة التجارة الخارجية . وتعتبر منطقة الكوميسا من المناطق الواعدة تجارياً في مجال السلع والخدمات حيث أن هذه المنطقة تضم دولاً لازالت تتحسس الطريق لتنفيذ برامج للتنمية المحلية تساعدها في هيكلة إقتصادياتها . ويجمع معظم هذه الدول التشابه في البنيات الأساسية الضعيفة وخاصة في مجال التصنيع والطرق والجسور والمؤسسات المالية , ويعتبر الإقتصاد السوداني أكثر تطوراً مما يؤهله لتولي دور ريادي والنفاذ الى أسواق هذه الدول حيث

المنافسة الأخف مقارنة بالمنافسة التي سيواجهها في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى , ويمكن أن نستثني من هذه الدول جمهورية مصر العربية والتي أيضاً تجمع السودان بها عضوية منطقة التجارة الحرة العربية مما يستدعي ويوجب التنسيق بين مصر والسودان بالقدر الذي يمنع حدوث أي إغراق تسببه كثافة الصادر[1].

ظل السودان يعاني من عجز متواصل في ميزانه التجاري مع دول الكوميسا طيلة الفترة (2000 – 2012م) ,وعلى سبيل المثال سجل ميزان السودان التجاري عجزاً متواصلاً خلال الفترة (2006 – 2012م) بالقيم التالية : - 445 مليون دولار , - 633 مليون دولار, - 597 مليون دولار , - 497 مليون دولار , -591 مليون دولار , - 366 مليون دولار , - 401 مليون دولار , والملاحظ أن عجز الميزان التجاري مع دول الكوميسا عدا مصر لم يكن كبيراً بل أنه حقق فائضاً مع مصر خلال الفترة (2010- 2012م) بقيمة (53 , 22 , 105) مليون دولار على التوالي[2] .

ونشير هنا أيضاً إلى أن متوسط نسبة الصادرات السودانية لدول الكوميسا (البترول , القطن , الحيوانات الحية , السمسم , الصمغ العربي والجلود) خلال العشر سنوات الأخيرة بلغت نحو 2.52% من إجمالي الصادرات وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة ً بحجم الإقليم الذي يبلغ عدد سكانه نحو 382 مليون نسمة , وفي المقابل سجلت الواردات السودانية من دول الكوميسا والتي تضم (المواد الغذائية , الآلات والمعدات , الكيماويات والشاي (أغلبها من مصر) نحو 39% من إجمالي الواردات خلال الفترة (2007 – 2011م) .

ثانياً : إنضمام السودان لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

1 . الفاتح الأبوابي عبدالوهاب , مصدر سبق ذكره , ص ص 201-202 .
2.عزالدين آدم ذوالنون و خالد حسن البيلي , الآثار الإقتصادية المتوقعة لإنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على تجارته الخارجية , مجلة العلوم الإقتصادية , العدد الأول الخرطوم (2016م) , عمادة البحث العلمي , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , ص92.

لعبت الروابط القومية دوراً كبيراً في إنضمام السودان للتكتل العربي بعد الإستقلال مباشرة ً , وقد وجد السودان من الدول العربية الكثير من العون والمساعدات في مختلف المجالات . فقد إنضم السودان الى جامعة الدول العربية بعد الإستقلال مباشرة . لم ينل السودان إستقلاله عند توقيع الدول العربية على عدد من الإتفاقيات والمعاهدات ومنها إتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي , كما لم يوقع على إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت الموقعة في عام 1953م . وقع السودان على إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية وذلك في تاريخ 3 يناير 1957 م والتي نصت على إقامة السوق العربية المشتركة والتي كان من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في عام 1964م , لم تساعد الظروف العربية وعدم توفر الرغبة السياسية للقادة العرب من قيام السوق العربية المشتركة , وقد تم إحياء الفكرة في عام 1996م , حيث إتفقت الدول العربية على ضرورة إحياء مشروع السوق العربية , ووفقاً لذلك تم التوقيع في يونيو 1996م في القاهرة على إتفاقية لإنشاء منطقة للتجارة الحرة لتكون مرحلة من مراحل الوصول الى السوق العربية المشتركة[1].

وخلال الفترة من 1956 – 1996م أي قبل توقيع إتفاقية منطقة التجارة الحرة , إستفاد السودان كثيراً من وجوده داخل هذا التكتل لما وجده الإقتصاد السوداني من دعم فني ومالي وسياسي. فقد حصل السودان على كثير من القروض والمنح العربية سواء كانت منح ثنائية أو عبر صناديق التمويل العربية . وقد خصصت معظم هذه المنح والقروض لمشروعات لاتزال تعتبر ذات أهمية قصوى للإقتصاد السوداني , ومثال لذلك (مشروع طريق مدني بورسودان , مصنع سكر كنانة) , هذا بالإضافة إلى ماكان يحصل عليه السودان من منح بترولية في شكل أسعار تفضيلية من الدول العربية إلا أنه نجد أن السودان قد تأخر كثيراً في الإنضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية التي وقعت في عام 1996م , فقد كانت الحكومة السودانية متخوفة من الدخول بسبب ما ستفقده من إيرادات جمركية في حالة إنضمامها لهذا التكتل إلا أنه قد حسم أمر الإنضمام في العام 2002م عندما وقع

1.الفاتح الأبوابي عبد الوهاب , مصدر سبق ذكره , ص192 .

السودان على الإتفاقية التي تقضي بإنشاء منطقة تجارة حرة عربية . وقد بدأت الدول العربية تنفيذ الإتفاقية منذ العام 1998م على أن تقوم الدول الأعضاء بتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من الدول الأعضاء بواقع 10% سنوياً حتى الوصول إلى التعريفة الصفرية في عام 2008م[1].

تمنح إتفاقية منطقة التجارة الحره العر بية الكبرى (22 دولة) مزايا تطبيق التعريفة الصفرية حيث تزال فيها التعريفات الجمركية والعوائق غير الجمركية أمام حركة التجارة بين الدول الأعضاء , وقد تم تطبيق التعريفة الصفرية منذ 2005م و ُ منح السودان إستثناء من ذلك حتى عام 2010م [2].

المبحث الثاني : مساعي السودان للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية

رأى كثير من الإقتصاديين والكُ تاب أنه لابد من إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية ويدعم هذا الاتجاه رأي يقول : (إن إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية أمر ضروري بالرغم من وجود

[1]. المصدر السابق , ص 193 .
[2] .عزالدين آدم ذوالنون و خالد حسن البيلي , مصدر سبق ذكره , ص 93 .

خسائر لأن هذه الخسائر قد تكون قصيرة الأجل وسوف تأتي المكاسب في المستقبل . هذا بالإضافة إلى أن المكاسب ناتجة من الاحتكاك بالعالم الخارجي دون الإنغلاق ولاخوف من دخول السودان لهذه المنظمة ، والشاهد على ذلك أن هنالك دول مثيلة استطاعت أن تنضم لمنظمة التجارة العالمية ، ولكن لابد للسودان من أن يضع أهداف اقتصادية مستقبلية مثل الأردن)[1] .

كما أن هذا الرأي يعضده الرد على إقتصار فائدة عضوية المنظمة للدول المتقدمة بالقول : بالرغم من أن الدول المتقدمة تستفيد أكثر من عضوية المنظمة وذلك لجودة بضائعها وأن عضويتها العالمية في المنظمة أدت إلى تقوية موقفها التفاوضي ، لكن هنالك أمراً يجب ملاحظته وهو رغم الفوائد التي تعود على الدول المتقدمة لكنها تتقبل بعض الخسائر من جراء تحرير التجارة الدولية بالمقارنة مع الدول النامية ، وهذه الخسائر تنشأ من رفع القيود الجمركية للدول المتقدمة بنسبة أكبر من الدول النامية مما يعرضها لمنافسة أكبر . إن هذا الأمر يدعو إلى وجود تفاؤل من أن الدول المتقدمة تؤمن بمبدأ تحرير التجارة العالمية ليس لمصلحتها ولكن لمصلحة الجميع.

وعلى ضوء ما ذكر ووفقاً لهذه الآراء فقد قامت الجهة المختصة بانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية وهي (مفوضية شئون منظمة التجارة العالمية بالسودان) بعدة مراحل في سبيل الانضمام للمنظمة وهي كالآتي :

1. تقدم السودان بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في 11/اكتوبر 1994م .
2. تم قبول طلب السودان وتشكل فريق العمل برئاسة سفير المغرب أحمد الأشهب في 25/اكتوبر 1994م .

[1]. عبد السلام مصطفى عبدالسلام , تساؤلات حول إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية , مجلة المصرفي (بنك السودان) ، العدد 27، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة , الخرطوم , مارس 2003م ، ص ص 31 - 32 .

3. وفي 26/ يناير 1999م سلم السودان المذكرة الخاصة بالنظام التجاري والاقتصادي لسكرتارية المنظمة بجنيف وقامت السكرتارية بتوزيعها على الدول الاعضاء في المنظمة .

4. تسلم السودان في 25/ يوليو 2000م الدفعة الأولى من الأسئلة (112 سؤال) من بعض الدول الأعضاء .

5. تم الرد على هذه الاسئلة وسلمت لسكرتارية المنظمة في 1/ ديسمبر 2000م حيث قامت السكرتارية بتوزيعها على أعضاء فريق العمل .

6. تسلم السودان الدفعة الثانية من الاسئلة في 24/ يناير 2001م (142 سؤال) .

7. تم الرد على هذه الأسئلة من قبل مفوضية شئون منظمة التجارة العالمية وتسليمها لسكرتارية المنظمة في 1/ يناير 2003م . كما أولت حكومة السودان اهتماماً بسياسة التحرير الاقتصادي وأعطت أولوية لانضمام السودان للمنظمة وتم إنشاء أمانة منفصلة تتبع لرئاسة الجمهورية مباشرة ، وفي عام 2002م صدر قرار جمهوري بحل اللجنة الوزارية المعنية بانضمام السودان لـ WTO وعين الأستاذ /بدرالدين سليمان مستشار رئيس الجمهورية للشئون الاقتصادية مفوضاً قومياً لانضمام السودان للمنظمة[1].

وتتابعة خطوات الإنضمام كما يلي :

1. روجعت بعض المواد والخطط الفعالة لبعض اتفاقيات المنظمة كإتفاقية الزراعة والخدمات والصحة ، والصحة النباتية والعوائق الفنية للتجارة في مايو و يونيو 2003م .

2. بدأت المفاوضات الرسمية و المتعددة الأطراف بالإجتماع الأول لفريق العمل برئاسة الأشهب في 11/ يوليو 2003م لتسهيل عملية انضمام السودان للمنظمة .

[1] . أماني مساعد , خطوات إنضام السودان لمنظمة التجارة العالمية , مجلة التجارة ، (وزارة التجارة الخارجية) ، العدد 10, يونيو 2007 , ص 48.

3. تسلم السودان الدفعة الثالثة من الأسئلة (177 سؤال) في 16، يونيو 2004م وتم الرد عليها .

4. كما تم الاجتماع الثاني لفريق العمل في 11/ مارس 2004م .

5. تسلم السودان الدفعة الرابعة من الأسئلة (130 سؤال) في 30 / يونيو 2004م.

6. وضح السودان الخطط التنفيذية والعروض الأولية للخدمات في 30/ يونيو 2004م والعروض الأولية للبضائع في 1/ يوليو 2004م ، وقدم قائمة الدفع والشحن في 20/أغسطس 2004م .

7. قدم السودان الخطط التنفيذية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية كإتفاق تحرير تجارة الخدمات في سبتمبر 2004م ,وخطط تنفيذ إتفاقيات حقوق الملكية الفكرية وا ٍتفاقية الإستثمار وا ٍتفاق العوائق الفنية أمام التجارة وا ٍتفاق الصحة والصحة النباتية وغيرها من الإتفاقيات في 8/سبتمبر 2004م .

8. قدمت منظمة التجارة العالمية خلاصة أعدت بواسطة سكرتاريتها تحتوي على 44 صفحة بالاشياء الخاصة بالسودان في 25/سبتمبر 2004م .

9. تم تحديد الاجتماع الثالث لفريق العمل من 11-12 أكتوبر 2004م ولكن تم تأجيله لوقت لاحق ، وقد قدم السودان مذكرة حديثة لبيان حالة الاقتصاد السوداني وتجارته لأن المذكرة الأصلية التي قدمت في يناير 1999م لم تعكس الإصلاح الاقتصادي الذي تم خلال العشر سنوات الأخيرة[1] .

10. قام السودان بعدد من اللقاءات الثنائية مع مجموعة من الدول المنتقاة من الدول الأعضاء لتلمس ادائها حول اهتماماتها التجارية التي تود أن تبحثها مع السودان من خلال المفاوضات الثنائية عندما يتقدم السودان بعروضه في مجال النفاذ للأسواق والتجارة والخدمات ، وشملت اللقاءات ممثلي كل من الولايات المتحدة ، الصين ، الاتحاد الأوروبي ، كندا ، فرنسا ، استراليا والمملكة المتحدة .وبذلك يكون السودان قد وصل فعلياً إلى المراحل الثلاث النهائية وهو الآن في القائمة الأولى (من ثلاث قوائم) من الدول المرشحة للإنضمام .

[1] . مفوضية شئون منظمة التجارة العالمية ، خطوات انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية ، أغسطس/ 2006م، ص ص 3, 10.

الموقف الراهن لإنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية :

حاول السودان خلال العام 2012 م فتح ملف الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية مجدداً , إلا أنه واجهته عقبات عديده إلى أن تم فتح الملف في التاسع من يونيو/2016 م بعد توقف استمر(13) عاماً , حيث قدم حينها السودان طلب رسمي للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية التجارة العالمية[1] . ولإحياء عملية التفاوض عكفت الحكومة السودانية على تقديم مذكرة تفاهم حديثة بشأن نظام التجارة الخارجية وخطتها التشريعية ووثائق أخرى تتضمن خططها للتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية , حيث يتم الفراغ من الرد على جميع الأسئلة تمهيداً لإكمال مطلوبات الإنضمام للمنظمة ورفعها للجنة الوزارية للمنظمة المنعقدة في سبتمبر/2017 م [2].

الإصلاحات الهيكلية التي قام بها السودان من أجل الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية:

تطرق السيد المفوض (بدرالدين سليمان) إلى الإصلاحات التي أقدم عليها السودان في مجالات التنمية الاقتصادية وحرية التجارة وتحسين أوضاع المرأة ، والسعي لوضع حد للنزاع السياسي والاجتماعي في جنوبه ، وا إصلاح العلاقات مع جيرانه والمجتمع الدولي بأكمله بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والإقليمية , وأضاف بأن سياستنا الاقتصادية تهدف للحد من الفقر وتحقيق نمو مضطرد واقتسام الثروة بين أجزاء الوطن المختلفة على نحو ما يدور في برتوكول مشاكوس الذي حسم أغلب الموضوعات .

إن عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالميةتحتاج إلى عون فني من المنظمات العالمية فقد ُ قدم

[1] . السودان ومنظمة التجارة العالمية , مركز الخرطوم للإعلام الإلكتروني , الموقع :
http://khartoumcenter.com/news.php?action=show&id=33828

[2]. السودان يستأنف مفاوضات الإنضمام لمنظمة التجارة , الموقع : http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2017/2/2

للسودان دعماً فنياً من بعض المنظمات العالمية لتسهيل عملية الانضمام ولبيان هذا الدعم نفصل فيه كالآتي [1]:-

أولاً : الدعم الفني المقدم من الاتحاد الأوروبي (EU) :-

1. تم إرسال خبراء عالميين قدموا دراسات في المجالات الآتية :

أ. مراجعات في تقديم عروض البضائع السودانية في ديسمبر 2004م .

ب. مراجعات في تقديم عروض الخدمات السودانية في فبراير 2005م .

ج . مراجعات في العروض الزراعية للسودان ودعم الأهالي في مارس 2005م .

2. تقديم دراسة لخبيرين وطنيين لتقديم دراسة مع منظمة التجارة العالمية في يناير 2005م بجنيف.

3. تم التعاقد مع خبيرين سودانيين في مارس 2005م لمواصلة الدراسات في المجال الاقتصادي ومجال البضائع .

ثانياً : الدعم المقدم في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنية (UNCTAD) خلال عام 2005م:

شمل هذا الدعم ما يلي :

1. أقيمت ورشة عمل في الخرطوم تناولت دراسات في : الزراعة ، عروض البضائع والخدمات .

2. مراجعة في خطة السودان القانونية في جانب التجارة نظمت في ثلاث فترات : في سبتمبر 2005م ، فبراير 2006م وسبتمبر – أكتوبر 2006.

3. ساهم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مالياً في مشاركات السودان في اللقاءات الثنائية المختلفة التي حدثت في اليمن ابريل 2005م ، وليفنغستون (زامبيا) في مايو 2005م ، وعمان (الأردن) في

[1] . مفوضية شئون منظمة التجارة العالمية , التقرير السنوي 2003م , مرجع سابق ,ص ص11,12.

سبتمبر 2005م وجنيف في ديسمبر 2005م .

ثلثاً : الدعم الفني تحت برنامج الإطار الشامل :

هناك ست وكالات من ضمنها منظمة التجارة العاليمة هي المكون لإطار العمل الشامل في العالم , وأقيم اجتماع دولي في الخرطوم ليطرح برنامج الإطار الشامل في السودان وكان في الأسبوع الأول من يناير 2005م ، ليجهز دراسات التشخيصات التجارية المتكاملة ملحقة بصيغ الدعم الفني ودرجات البناء الاقتصادي في السودان .

إن مشاركات السودان في نشاطات منظمة التجارة العالمية تصب في انضمام السودان لبرنامج الإطار الشامل وهذا البرنامج لتقوية الإطار الذي سيتم انجازه مع منظمة التجارة العالمية .

معوقات تواجه إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية

إن السودان قد قطع خطوات كبيرة للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية ، وقد واجهته كثير من المعوقات التي منعته من الإنضمام بشكل نهائي لهذه المنظمة ، وحتى الآن يعد من الدول التي وصلت إلى المراحل الثلاثة النهائية للإنضمام وصار بذلك مرشحاً للإنضمام الكامل , ومن أهم معوقات إنضمام السودان للمنظمة**:**

1. عدم موائمة القوانين السودانية لإتفاقيات المنظمة ,فضلاً عن عدم وجود قوانين تنظم التجارة وعدم مواكبة قانون الجمارك [1] .

2 . عدم التنسيق بين وزارة التجارة الخارجية ومفوضية شئون منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بملف إنضمام السودان للمنظمة .

[1]. راشد عبدالهادي , عقبات إنضمام السودان لمنظمة التجارة ، الموقع : http:www . Aljazeera . Net /news /ebusiness / 2011 /10/12

3. تأخر السودان في التوقيع على إتفاقية (الجات) في بداية التسعينات التي كانت ستسهل إنضمامه لمنظمة التجارة العالمية كما فعلت الكثير من الدول الأفريقية , كتشاد ومالي وبوركينافاسو , لجهة أن العام 1994م وضعت فيه بعض النظم والقيود [1].

4. معوقات سياسية : عدم قدرة الحكومة السودانية على إقناع المجتمع الدولي بالتعامل معها وفق ما إستجد من تطورات سياسية أبرزها تقسيم البلاد إلى جزئين شمالي وجنوبي , والوصول لإتفاق لوقف الحرب في دارفور وهوإتجاه تدعمه الولايات المتحدة الأمر يكية وبعض الدول االغربية [2].

[1] . تأخر إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية " أسباب سياسية أم إقتصادية " , الموقع : http://www.sudaress.com/smc/1145/2017/7/10

[2] . راشد عبدالهادي , عقبات إنضمام السودان لمنظمة التجارة , مصدر سبق ذكره , الموقع :

http:www . Aljazeera . Net /news /ebusiness / 2011 /10/12

الفصل الرابع

الآثار الإقتصادية المتوقعة لإنضمام السودان لمنظمة التجار ة العالمية

يتناول الفصل الرابع والأخير من الدراسة الآثار الإقتصادية المتوقعة لإنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية , ويتكون هذا الفصل من مبحثين ، المبحث الأول يتناول أهم المؤشرات الإقتصادية و آداء قطاعي الزراعة والصناعة , والمبحث الثاني يستعرض الآثار الإقتصادية المتوقعة لإنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية .

المبحث الأول : أهم المؤشرات الإقتصادية خلال الفترة (2008-2014)

للتعرف على آداء الإقتصاد السوداني ينبغي تحليل تطور أهم المؤشرات والقطاعات الإقتصادية الكلية بشكل عام والتي تعكس الآداء الإقتصادي وهي كالآتي :

1. الميزان التجاري (2008- 2014م) :

جدول رقم (2) الميزان التجاري للسودان خلال الفترة (2008- 2014م) (القيمة بملايين الدولارات)

العام	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2008	11.570.50	9.351.50	2.319
2009	8.257.10	9.690.90	(1.433.8)
2010	11.404.30	10.044.8	1.359.5
2011	10.193.4	9.235.9	957.6
2012	4.066.5	9.230.3	(5.163.8)
2013	4.789.7	9.918.1	(5.128.3)
2014	4.453.7	9.211.3	(4.757.6)

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي (2008 – 2014م).

سجل الميزان التجاري للسودان عجزاً خلال الفترة (2008-2014م) عدا سنوات (2008 – 2010 – 2011م) , ويرجع عجز الميزان التجاري خلال العام 2009 الى الزيادة الكبيرة في الواردات مقابل الصادرات , أما السنوات (2012 - 2013 - 2014) شهدت تأثر الإقتصاد السوداني بإنفصال الجنوب و تدني قيمة الصادرات , وتحرير التجارة الخارجية من قبل الدولة . وحتى السنوات التي أظهر فيها الميزان التجاري فائضاً طفيفاً فإن ذلك لايتوافق مع حجم السودان وموارده وثرواته البشرية والطبيعية[1] , الجدول التالي رقم (2) يوضح تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2008 - 2014م) .

2. معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2008 – 2014م) :

جدول رقم (3) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (2008- 2014م)

العام	معدل النمو %
2008	8.0
2009	5.0
2010	5.5
2011	3.4
2012	5.7
2013	3.5
2014	3.6

المصدر: وزارة المالية والإقتصاد الوطني خلال الفترة (2008 – 2014م)

بإستقراء بيانات الجدول رقم (3) يتضح أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان سجل إنخفاضاً متواصلاً طيلة الفترة (2008 – 2014) ماعدا العام 2012محيث سجل إرتفاعاً طفيفاً .

[1] . عزالدين آدم ذوالنون و خالد حسن البيلي , مصدر سبق ذكره , ص 88 .

ويعزى الإنخفاض المتواصل لمعدل نمو (GDP) خلال هذه الفترة لإنخفاض إنتاجية القطاعات الرئيسية (الزراعي , الصناعي , النفط) [1].

3. معدلات التضخم (2008 – 2014م) :

جدول رقم (4) متوسط معدل التضخم في السودان خلال الفترة (2008- 2014م)

العام	متوسط معدل التضخم %
2008	14.3
2009	11.2
2010	13.0
2011	18.1
2012	35.1
2013	37.1
2014	37.5

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي خلال الفترة (2008 – 2014م)

بيانات الجدول رقم (4)تشير للتزايد الكبير في معدلات التضخم خلال الفتر ة (2008 – 2014م) حيث بلغ في العام 2014م (37.5%) وهو بذلك يمثل أعلى معدل و (11.2%) يمثل أدنى معدل للتضخم في العام 2009م.

و يلاحظ الإرتفاع المستمر في معدلات التضخم خلال الفترة (2008 – 2014م) ويعزى ذلك لعدة أسباب أهمها :

- التوسع النقدي وا إنخفاض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي .

[1] . التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي في السودان لعام2014م , ص 2 .

- في العام 2008م شهد العالم بداية الأزمة المالية التي أدت إلى تراجع أسعار النفط وسرعان ما إنتقل هذا الأثر إلى الإقتصاد السوداني وظهر ذلك جلياً في تراجع سعر الصرف تدريجياً وزيادة معدل التضخم .

- في العام 2011م تعرض الإقتصاد لآثار إنفصال جنوب السودان والذي ترتب عليه فقدان (75%) من إنتاج البترول . وقد أدى ذلك لتراجع المؤشرات الإقتصادية بشكل كبير وفي مقدمتها تراجع معدل النمو , وتزايد العجز المالي والتزايد المستمر للفجوة بين السعر الرسمي للجنيه وسعر الصرف الحر في السوق الموازي كما يعرضها الجدول (4) مما أدى لإرتفاع متوسط معدل التضخم الكلي للعام 2014 بصورة ملحوظة .

4. سعر صرف العملة الوطنية خلال الفترة (2008 - 2014) :

جدول رقم (5) سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي في السودان خلال الفترة (2008- 2014م)

العام	متوسط معدل سعر الصرف %
2008	2.09
2009	2.3
2010	2.4
2011	2.6
2012	3.6
2013	4.7
2014	5.7

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي خلال الفترة (2008 – 2014م)

يلاحظ من الجدول رقم (5) الإرتفاع المستمر في سعر صرف العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية خلال الفترة (2008 – 2014م) حيث وصل سعر الدولار إلى 5.7 جنيهات سودانية في

العام 2014م [1].

5 . القطاع الزراعي ومعدلات نمو القطاع خلال الفترة (2008 – 2014م) :

يتكون هيكل الاقتصاد السوداني من قطاعات رئيسية يأتي في مقدمتها, القطاع الزراعي الذي كان محور الاقتصاد ونموه لسنوات طو ال . والقطاع الزراعي هو عصب الاقتصاد القومي والأساس الذي تقوم عليه كل القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ويتكون القطاع الزراعي من الزراعة والغابات والثروة الحيوانية . فالقطاع الزراعي بتكوينه هذا يعتبر أكبر القطاعات الاقتصادية علي الإطلاق إذا يشارك بحوالي 40 % من إجمالي الناتج المحلي . وتوضح التقارير أن حوالي 80 % من السكان يعتمدون في معيشتهم علي هذ القطاع وأنه يخدم حوالي 70 % من الأيدي العاملة ويشارك القطاع بالقدر الأكبر في عائدات البلاد من العملات الأجنبية , كما يمد المصانع ببعض المواد الخام وعليه فإن هذا القطاع ذو أهمية خاصة في الاقتصاد السوداني [2] .

جدول رقم (6) معدل نمو القطاع الزراعي في السودان خلال الفترة (2008- 2014م)

العام	معدل النمو%
2008	7.7
2009	6.7
2010	6.7
2011	2.6
2012	5.7
2013	4.0
2014	(4.1)

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي خلال الفترة (2008- 2014م).

[1] . المصدر السابق , ص 3 .
[2] . عبدالدافع محمد الحسن الخطيب وآخرون , السودان والتجارة , القناة للطباعة والتجارة المحدودة , 2006م , ص207.

يتضح من الجدول (6) تسجيل معدل نمو القطاع الزراعيإنخفاضاً مستمراً خلال الفترة (2014 – 2008م) ماعدا العام 2012م الذي شهد زيادة في معدل النمو, ثم تواصل الإنخفاض في السنوات التالية إلى أدنى مستوياته في العام 2014م الذي سجل معد نمو سالب 4.1 % نتيجة لإنخفاض المساحات المزروعة وشح الأمطار في مناطق الزراعة المطرية وا ٍنخفاض تدفق التمويل المصرفي لقطاع الزراعة .

6 . القطاع الصناعي ومعدلات نمو القطاع خلال الفترة (2008 – 2014م) :

كانت بداية الصناعة في السودان نتاج طبيعي للظروف التى أحاطت بالبلاد أبان الحرب العالميه الثانية من شح لإحتياجات السوق المحلية من المنتجات الصناعية و المنتجات الخفيفة , فنشأت صناعات صغيرة لسد إحيتاجات البلاد الإستهلاكية مثل مصانع الصابون ومعاصر الزيوت والحلويات ومصنع أسمنت عطبرة .

ويلعب هذا القطاع دوراً إستراتيجياً فى النهضة الزراعية الأمر الذي يجعل هذا القطاع يتطلع للدعم المطلوب ليواكب الزيادة المرتقبة من الإنتاج الزراعي لما في ذلك من علاقة تكاملية وا ٍعتماد متبادل بين القطاعات آخذين فى الإعتبار أن القطاع الصناعي يلعب دورلًماإئياً وا ٍستراتيجياً هاماً في النهضة الزراعية . حتمت هذه الأهمية على الدولة أن تمد الدعم لهذا القطاع من خلال وضع السياسات الموجهه نحو الصناعة والإهتمام برفع كفاءة المصانع العاملة . ويشمل هذا القطاع الآن بجانب الصناعات التحويلية التعدين ، الكهرباء ، المياه ، البترول [1].

[1] . عثمان إبراهيم السيد , الإقتصاد السوداني , الطبعة الثانية 1998 , ص 159 .

جدول رقم (7) معدل نمو القطاع الصناعي في السودان خلال الفترة (2008- 2014م)

العام	معدل النمو%
2008	(16.3)
2009	14
2010	2.8
2011	(0.7)
2012	(12.2)
2013	10.4
2014	10.1

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي خلال الفترة (2008- 2014م).

يلاحظ من خلال الجدول (7) الإنخفاض الواضح في معدل نمو القطاع الصناعي حيث سجل أدنى معدل نمو سالب 16.3% في العام 2008م , عدا العام 2009م الذي سجل أعلى معدل نمو 14% , ويعزى ذلك لإنخفاض معدل نمو بعض القطاعات الفرعية المكونة للقطاع الصناعي (الصناعات النفطية , الصناعات التحويلة) .

المبحث الثاني : الآثار الإقتصادية المتوقعة لإنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية

كما ذكرنا سابقاً أن السودان حتى الآن ليس عضواً في منظمة التجارة العالمية , وفقاً للأسباب والمعوقات سالفة الذكر. وفي هذا المبحث الأخير من الدراسة وعلى ضوء تحليل أهم المؤشرات الإقتصادية و آدء قطاعي الزراعة والصناعةإن هنالك آثاراً (إيجابية و سلبية) تنعكس على السودان كدولة نامية أو أقل نمواً من خلال الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهي كالآتي :-

أولاً : الآثار الإيجابية المتوقعة لإنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية

وتشمل الآتي :

1. تخفيض الرسوم الجمركية على واردات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج المحلي يؤدي إلى تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي وتخفيض معدلات التضخم الناشئ عن التكلفة ومن ثم إستقرار المستوى العام في الأسعار[1].

2 . إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية للصادرات يؤدي إلى تحفيز المنتجين وزيادة الإنتاج والبحث عن أسواق جديدة من أجل زيادة الصادرات , فكلما كان التصدير أكبر من الإستيراد كلما أدى ذلك إلى تحسين الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة .

3 . توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف , فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات الناتجة عن تحرير التجارة ستتجه قيمة العملة المحلية إلى الإرتفاع وزيادة إحتياطي الدولة من العملات الأجنبية , مما يؤدي إلى حدوث إستقرار في أسعار الصرف[2].

4 . تحرير التجارة في الزراعة يعني تخفيض الضرائب على محاصيل الصادر وهذا له أثر

---

[1]. عاطف السيد , الجات والعالم الثالث , مجموعة النيل العربية , مدينة نصر القاهرة , الطبعة الأولى 2002 , ص 150 .
[2]. مدني بن شهرة , الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل , دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان , 2008 , ص 52 .

إيجابي على الإنتاج والصادرات الزراعية من حيث زيادة الدخل للمنتج وتحفيزه على زيادة الإنتاج و الصادرات .

5 . تشجيع الصناعة المحلية بالإستفادة من فترة السماح الممنوحة لتنفيذ برامج التطوير والتاهيل حتى تتمكن من المنافسة مع واردات الدول الأخرى .

6 . التحول من إقتصاد زراعي إلى إقتصاد صناعي بزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي .

7 . تحرير التجارة الخارجية يفتح أمام المستهلكين فرصة الحصول على سلع وخدمات عديدة ومتنوعة ,وبأسعار غالباً ماتكون أرخص من مثيلاتها في الأسواق المحلية [1].

ثانياً : الآثار السلبية المتوقعة لإنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية

وتشمل الآتي [2]:

1 . تحرير التجارة الخارجية وفتح بابها واسعاً على مصراعيه يقود إلى منافسة غير عادلة وغير متكافئة لبلدان مستويات النمو والقدرات والطاقات الإقتصادية فيها متفاوتة جداً وغير متقاربة .

2 . يؤدي الإنخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلى تناقص إيرادات الدولة , وهي المصدر الرئيسي للموارد ممايؤدي إلى عجز الموازنة العامة وزيادة الضرائب وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج .

---

[1]. أحمد فاروق غنيم , تحرير التجارة , مركز المشروعات الدولية , 2004 , ص 15.
[2]. محمد على عبدالله , مصدر سبق ذكره , ص80.

3 . يعتبر الإنتاج المحلي بكل المقاييس غير منافس وذلك لإرتفاع تكاليف الإنتاج وقلة جودة الخامات المحلية غير القادرة على مواجهة المنافسة القوية في الأسواق العالمية .

4 . التكلفة العالية للمعدات ومستلزمات الإنتاج الزراعي المستوردة , كالأسمدة والمبيدات والتراكتورات والحاصدات والمعدات الزراعية الأخرى والتقاوي واللقاحات والأدوية البيطرية , نتيجة ً لرفع الدعم عنها في بلدان المنشأ قد يؤثر سلباً على الإنتاج المحلي .

5 . إغراق الأسواق المحلية بسلع ذات جودة ومواصفات عالية من البلاد المتقدمة , قد تكون مدعومة بطرق خفية وزكية من تلك البلدان تدعم بها صادراتها إلى أسواقنا, وبالتالي فإن كلتا السياستين (الدعم والإغراق) لها آثار سلبية على منتجاتنا وصناعتنا الوطنية .

6 . التأثير السالب على أي صناعة وليده محلياً لعدم القدرة على المنافسة بسبب عدم إمتلاك التكنولوجيا التي تميز عادة ً هذا القطاع , وسيصبح للشركات الأجنبية وجود قوي في السوق المحلية , خاصةً في مجال الخدمات , وهذا بدوره سينعكس سلباً على بعض الشركات والمؤسسات المحلية الصغيره التي ستجبر على الخروج من السوق لعدم قدرتها على المنافسة[1].

7 . خفض الضرائب الجمركية سوف يؤدي إلى عجز أكبر في الميزان التجاري نسبة للتوسع في الإستيراد وا ٍغراق السوق المحلي و الدخول في دوامة الإقتراض والديون وتدهور أسعار الصرف .

8 . قد يفقد السودان بعض جوانب الرقابة التي يمارسها على الإستثمارات الأجنبية من جراء تحرير الخدمات وفتح الباب على مصراعيه فيها مما يفقد البلاد قدرتها على التأثير في السياسة النقدية الوطنية .

[1]. عاطف السيد , الجات والعالم الثالث , مصدر سبق ذكره , ص 120 .

9 . تحرير التجارة الخارجية يتيح فرصة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تنشأ فروع لها في دول العالم وخاصة النامية منها مما يؤثر على السياسة الإقتصادية للدولة .

10 . إرتفاع أسعار السلع المحمية بحقوق الملكية الفكرية , مثل برامج الحاسب الآلي , والأدوية , والحبوب المعدلة جينياً , لأن القيود التقنية الحديثة ستزداد تعقيداً في ظل إتفاقيات المنظمة , حيث ستلجأ كثير من الشركات المالكة لهذه التقنية إلى الحد من بيعها إلا بمبالغ باهظة , كذالك سيؤثر على مستوى المعرفة والتقنية الصناعية المتطورة في السودان وا ٍرتفاع تكاليف الإنتاج .

المبحث الأول : مناقشة فروض الدراسة

1. **هنالك معوقات سياسية وقانونية وتشريعية تحول دون إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية .**

توصلت الدراسة إلى وجود معوقات سياسية وقانونية وتشريعية حالت دون إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية كما هو موضح في ص ص (47-48) .

وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى .

2. **الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية له آثار سالبة على الميزان التجاري .**

توصلت الدراسة الى أن إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية له آثار سالبة على الميزان التجاري للسودان , من خلال إنفتاح السوق المحليعلى مصر اعيه لواردات دول المنظمة , وا ٍغراق الأسواق المحلية بسلع ذات جودة ومواصفات عالية من دول متقدمة , مما يؤثر سلباً على أي صناعة محلية ناشئة في ظل عجز الميزان التجاري للسودان كما يوضح الجدول رقم (2) ص (49) .

وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية .

3. **الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية له آثار سالبة على سعر الصرف .**

توصلت الدراسة الى أن إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية له آثار سالبة على سعر صرف العملة الوطنية الناتج عن خفض الضرائب الجمركية وبالتالي حدوث عجز أكبر في الميزان التجاري نسبةً للتوسع في الإستيراد والدخول في دوامة الإقتراض والديون و استمرار تدهور أسعار الصرف كما يوضح الجدول رقم (5) ص (52).

وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة .

المبحث الثاني : النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج

توصلت الدراسة الى النتائج الآتية :

1. حال ضعف القوانين والتشريعات الخاصة بالتجارة وقانون الجمارك دون إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية .
2. الحصار الإقتصادي والعوامل السياسية الأخرى ساهمت في تأخير إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية .
3. وجود آثار سالبة لإنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على الميزان التجاري , من خلال إنفتاح السوق المحلي على مصراعيه لواردات دول المنظمة ,وا ٍغراق الأسواق المحلية بسلع ذات جودة ومواصفات عالية .
4. وجود آثار سالبة لإنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على سعر صرف العملة الوطنية الناتج عن خفض الضرائب الجمركية وبالتالي حدوث عجز أكبر في الميزان التجاري وتدهور أسعار الصرف .

ثانيا ً : التوصيات

أوصت الدراسة بالآتي :

1. تعديل القوانين و التشريعات الخاصة بحركة التجارة بالإضافة إلى قانون الجمارك لتتواكب مع متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية .

2 . تنشيط الدبلوماسية والإستقطاب السياسي مع الدول الصديقة والشقيقة , حيث لاتقل السياسة أهمية عن الإقتصاد , خاصة أن قبول الإنضمام للمنظمة يعتمد على التصويت بثلثي الأعضاء .

3 . ضرورة تلافي الآثار الإقتصادية السالبة لإنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية من خلال إعادة هيكلة الإقتصاد السوداني لتحقيق أهدافه , وتطوير وتنشيط القطاعات الإقتصادية (زراعي , صناعي , تجارة خارجية) ودعمها وتهيئتها لمنافسة الواردات .

4. زيادة القدرة التصديرية والتنافسية للسودان , وذلك بالمحافظة على الأسواق الحالية والعمل على فتح أسواق جديدة ومتنوعة جغرافياً ,ودراسة الطلب العالمي للصادرات وتوفير المعلومات اللازمة للمنتجين والمصدرين المحليين .

5. دراسات مستقبلية :

(أ) أثر إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الصناعي .

(ب) أثر إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي .

قائمة المصادر و المراجع :

أ. الكتب

1. أحمد فاروق غنيم , تحرير التجارة , مركز المشروعات الدولية , بيروت , 2004م .

2 . أسامة المجذوب , الجات ومصروالبلدان العربية , الدار المصرية اللبنانية , القاهرة , 1997م.

3. الفاتح الابوابي عبدالوهاب , السودان "مواجهة العولمة الاقتصادية عبر التكتلات الاقليمية" , الشركة العالمية للطباعة والنشر , الطبعة الأولى , الخرطوم , 2008م .

4. راشد محمد ابراهيم خليل , الصادرات الزراعية ومضامين الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية , شركة مطابع العملة السودانية , 2002م .

5. رجا الخالدي , مساعي إنضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية " تقيم التجربة وا ٍستخلاص الدروس " , معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) , القدس ورام الله , 2015 م.

6. زينب حسين عوض الله , الإقتصاد الدولي , دار النهضة العربية , بيروت , 1998م .

7. سمير صارم , معركة "سياتل حرب من أجل الهيمنة" , دار الفكر المعاصر , بيروت , الطبعة الأولى , 2000م .

8. سمير محمد عبدالعزيز , التجارة العالمية والجات , مكتبة الاشعاع الفنية , الإسكندرية , مصر, الطبعة الثانية , 1997م.

9. عاطف السيد , الجات والعالم الثالث , مجموعة النيل العربية , مدينة نصر القاهرة , الطبعة الأولى , 2002م.

10. عبدالدافع محمد الحسن الخطيب وآخرون , السودان والتجارة , القناة للطباعة والتجارة المحدودة , الخرطوم , 2006م .

11. عبدالعزيز سعيد , التجارة العالمية والجات , مكتبة الاسكندرية , الإسكندرية , مصر, 1996م .

12. عثمان ابراهيم السيد , الإقتصاد السوداني , الطبعة الثانية , مطابع العملة , الخرطوم , 1998م .

13. علي عبدالفتاح الحاروني , مواجهة الاطماع الخارجية وتحديات منظمة التجارة العالمية , دار الحامد , عمان , الاردن , الطبعة الأولى , 2007م .

14. مدني بن شهرة , الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل , دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان , 2008م .

ب . الرسائل الجامعية :

1. آمال علي الحسن , العولمة ومنظمة التجارة العالمية "دراسة الحالة السودانية" , رسالة ماجستير (غير منشورة) , جامعة النيلين , 2002م .

2. الصادق محمد علي منظمة التجارة العالمية وا نعكاساتها على الاقتصاديات الأفريقية بالتطبيق على الإقتصاد السوداني , رسالة دكتوراه (غير منشورة) , جامعة إفريقيا العالمية , 2009 م.

3. بابكر علي العوض علي , أثر إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على مساهمة البنوك التجارية في تمويل مشاريع البنى التحتية , رسالة دكتوراة (غير منشورة) , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2012 م.

4. سعود حسن سالم عزالدين , منظمة التجارة العالمية والأمن الغذائي العربي "السودان كنموذج" , رسالة ماجستير (غير منشورة) , جامعة النيلين , 2007م .

5. محمد علي عبدالله , فرص وتحديات السودان ومنظمة التجارة العالمية ,ر سالة ماجستير (غير منشورة) , جامعة النيلين , 1999م .

ج . المجلات والدوريات

1. أماني مساعد , مجلة التجارة (تصدر عن وزارة التجارة الخارجية) , العدد 10 , يونيو/2007م.

2. عبد السلام مصطفى عبدالسلام , مجلة المصرفي (تصدر عن بنك السودان) , العدد 27 , مارس /2003م.

3. عزالدين آدم ذوالنون وخالد حسن البيلي , الآثار الإقتصادية المتوقعة لإنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على تجارته الخارجية , مجلة العلوم الاقتصادية , العدد الأول (2016) , عمادة البحث العلمي , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

4. مجلة التمويل والتنمية , صندوق النقد الدولي , سبتمبر/ 2002 .

د . التقارير

1. التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي في السودان للعام 2014م .

2. التقارير السنوية لبنك السودان المركزي (2008 - 2014 م) .

3. مفوضية شئون منظمة التجارة العالمية , خطوات إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية , أغسطس/2006م .

4. مفوضية شئون منظمة التجارة العالمية , التقرير السنوي للعام 2003م , فبراير/2004م.

هـ . المواقع الإلكترونية

1. السودان ومنظمة التجارة العالمية , مركز الخرطوم للإعلام الإلكتروني , الموقع :

http://khartoumcenter.com/news.php?action=show&id=33828

2. السودان يستأنف مفاوضات الإنضمام لمنظمة التجارة , الموقع :

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2017/2/2

3. تأخر إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية " أسباب سياسية أم إقتصادية " , الموقع :

http://www.sudaress.com/smc/1145/2017/7/10

4. . راشد عبدالهادي , عقبات إنضمام السودان لمنظمة التجارة , الموقع :

http:www . Aljazeera . Net /news /ebusiness / 2011 /10/12

5. رفعت العوضي , منظمة التجارة العالمية الحاضر والمستقبل , الموقع :

www.aljazeera.net./knowledge/opinions/2004/10/3

6. موقع منظمة التجارة العالمية على الإنترنت : www.wto.org /2014/7/9